PROVISIONAL
A/PV.2327
1 September 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسابعة والعشرين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين أول ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتفليقة (الجزائر)

- مواصلة نظر الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي (٧)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

Digitized by UNOG Library

البند رقم ٧

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : في جلسة بعد ظهر اليوم ستبدأ المناقشة العامة حول البند السابع من جدول الأعمال تحت عنوان الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي

وقبل أن أعطي الكلمة لأول المتحدثين على القائمة أود أن أقترح اقفال قائمة المتحدثين الذين سوف يشتركون في المناقشة العامة يوم الأربعاء ٣ ايلول/سبتمبر في الساعة السادسة بعد الظهر .

هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

اذن تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اود ايضا أن اقترح عليكم وفقا للسوابق التي وضعناها في الدورات السابقة أن الكلمات التي سوف تلقى كحق رد ، أن تقتصر على عشرة دقائق وأن تقدم في نهاية آخر جلسة في كل يوم .

فاذا لم يكن هناك اعتراض سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الاقتراحات .

اذن تقرر ذلك

السيد ايزيريدو دا سيلفيرا (البرازيل) (الكلمة بالبرتغالية) : ان الهدف من اجتماعنا هذا هو كما يذكر كل منكم دراسة مفاهيم جديدة واتجاهات جديدة بهدف الاسهام بصورة فعالة لحل المشاكل الاقتصادية الدولية وبصفة خاصة تلك المشاكل التي تواجهها الدول النامية لكافة الدول ، وعلاوة على ذلك فان مهمتنا هي البدء في التغيرات الهيكلية الضرورية والملائمة لكي تجعل من جهاز الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية في مجال التعاون الاقتصادى العالمي . ان تلك الأهداف التي كانت لها قيمتها عام ١٩٧٣ عندما ووفق بالاجماع على القرار ٣١٧٢ مازالت لها قيمتها اليوم أيضا نظرا لأن الظروف الموضوعية للواقع الاقتصادى والدولي تجعل المراجعة الشاملة للنظام الحالي للعلاقات الاقتصادية بين الدول ليس فقط حتميا بل عاجلا أيضا . ان التطور الاقتصادى خلال العقود الأخيرة يدل على نقص متزايد في التنسيق بين المشروعات التي سبق تحقيقها في داخل مختلف الأنظمة الاقتصادية وعلى المستوى الدولي فيما يتعلق بانشاء ظروف

Digitized by UNOG Library

من شأنها أن تضمن تنمية متماسكة ومنسقة . وفي المجال الداخلي وبصفة خاصة في البلاد الصناعية، فان تطور العلوم والمهارة الاقتصادية قد زاد من سلطة الحكومات في أن تتفادى أو على الأقـل أن تخفف من التقلبات الأكثر أهمية في داخل النشاط الاقتصادى وأكثر الحالات بالنسبة للنتائـــج المؤلمة لاختلال المساواة في التوزيع القومي للدخول . ان هذا التطور قد تم في آن واحد فـــي بلاد اقتصاديات السوق على حساب اضعاف كبير للمثل العليا المطلقة للليبرالية الكلاسيكية وفـــي الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى . ان هذا التحكم المنطقي للنشاط الاقتصادى والذى يهـدف الى ضمان انماء منسق قد تحقق في عدد كبير من البلاد النامية أيضا بالرغم من ضعف اقتصادياتها .

وفي المجال الداخلي فان هذا الوضع يشكل تعارضا خطيرا مع تطور العلاقات الاقتصاديـة الدولية وهنا وبالرغم من المحاولات المتكررة التي بذلت وبصفة خاصة خلال العشرين عاما الأخـيرة ، فلم يحدث تقريبا أى تقدم ملموس سواء لتفادى نتائج الأزمات الاقتصادية والتي سببها المباشر يكمـن في التعديلات الدورية السيئة للاقتصاد الدولي في حد ذاتها أو للتقليل من الهوة الاقتصاديـــة الناتجة عن هذه التعديلات الهيكلية السيئة .

Digitized by UNOG Library

وعلى المستوى الدولي فان الوضع كما يظهر اليوم يدل على وجود مستويين من العلاقات ولكل مستوى خصائصه . وبالنسبة للمستوى الاول وهو الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية نجد اطارا فعالا نسبيا من القواعد من شانها ان تضبط التنمية الشاملة وهي تتجه الى هذه التنمية المنسقة التي تقوم غالبية الدول بتحقيقها بفضل نشاط حكوماتها . وعلى المستوى الاخر وهو مستوى العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية نجد — وهذا يعتبر حقا نوعا من التسيب — وضعا كان كما قيل من قبل قد ترك جانبا على المستوى الداخلي وعلى مستوى العلاقات بين الدول المتقدمة . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية فان العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية كانت تحكمها انظمة مالية وانظمة متعلقة بالتبادل التجارى التى وضعت في هافانا وفي بريتن وودز تمثلها الجات وصندوق النقد الدولي . ومما لا شك فيه ان هذه المؤسسات لها اهمية عالمية ولم تكن موجهة بصراحة الى التنظيم المطلق للعلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات الصناعية . ومن الناحية العملية فان النظم التي وضعت في ذلك الوقت كانت تعكس اساسا المصالح والخطوط المميزة للاقتصاديات المتقدمة ، تلك الاقتصاديات التي تمكنت وحدها من ان تستفيد من مبدأ الدولة الاكثر رعاية ومن تحقيق تعدد الجوانب في التبادل التجارى والطابع التقليدى لصندوق النقد الدولي ويمكن ان نقول فقط انه وفي خلال اكثر من ٢٠ سنة قام هذا الجهاز بتحقيق اهدافه الاصلية وهي حماية اقتصاد الدول المتقدمة في مواجهة تخفيض العملات التنافسي والاجراءات المتسلسلة لمبدأ الحماية خلال اعوام الثلاثينات . وعلى العكس فان العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية لم تكن مطلقا محلا للقواعد المحددة التي كان يمكن ان تعكس وضعها الاقتصادى والاجتماعي الخاص . ان هذه العلاقات تخضع رسميا لنفس النوع من القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول الصناعية . واليوم فان تلك القواعد حتى وان كانت تواجه جزئيا الحاجة الى تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشركاء المتساوين لم تعد متكيفة مع التفاعل الاقتصادى بين الشركاء غير المتساوين . ومن هنا فانه في هذا القطاع الخاص بالاقتصاد الدولي نجد نوعا قريبا مما يسميه المنظرون الليبراليون " الوضع الطبيعي " وهو نظام ينبع من الناحية العملية من اخضاع الدول الضعيفة اقتصاديا للدول القوية اقتصاديا .

Digitized by UNOG Library

ومنذ بداية السبعينات فان الدول الصناعية كانت قد استشعرت الحاجة الى اخضاع علاقاتها الاقتصادية المتبادلة لنوع من القواعد الاكثر فعالية من التي وضعت في هافانا وفي بريتن وودز ، ومن بين الاهداف الصريحة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف مثلا كان وضع قواعد جديدة لتبادل التجارى يمكن ان تؤدى الى ممارسة اطار تنظيمي جديد من اجل تنظيم التبادل التجارى. ومن ناحية اخرى فان الازمات النقدية المستمرة قد اكدت الحاجة الملحة لاعادة تنظيم نظام النقد الدولي ومع ذلك فان كل شيء يثبت ان المراجعة المنتظرة سوف تواصل تقريب هذه المشاكل من وجهة نظر الدول الصناعية ولن تاخذ في الاعتبار بالقدر الكافي مصالح الدول النامية فمثلا نجد ان مبدأ المعاملة التفضيلية المعترف به في طوكيو سوف يقتصر وبصفة مطلقة على اهمية المحادثات التجارية المتعددة الاطراف وفقط في المناطق التي سوف يقتصر وبصفة مطلقة على المناطق التي يمكن تحقيق ذلك فيها وبصورة ملائمة .

وفي المجال النقدى فان المناقشات حول المحاولات والاحتمالات لم تتوصل الى اقتراح بوضع علاقة بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية وبالفعل لم يكن هناك سبب نظرى او عملي للتبرير من وجهة نظر المصلحة القومية المباشرة للدول المتقدمة الموافقة على قرار خاص باضفاء طابع عملي للعلاقات بين الشمال والجنوب وحتى ذلك الوقت فان عدم وضوح الازمة كان متركزا بصفة خاصة في العالم الصناعي وان الاتجاهات الانكماشية والتضخمية قد بدأت في الوسط وانتشرت الى الاطراف وابتداء من هذا التحليل ومن الناحية المنطقية نجد انه للحفاظ على استقرار النظام لابد من سلسلة من القواعد ذات الاهمية القومية تكون كافية اذا ماطبقت عن طريق الاتفاقيات في المجالات التجارية والنقدية تضمن التوسع في التبادل بين البلاد المتقدمة وتمنع الممارسات النقدية التي يمكن ان تسيء الى التنمية المنسقة في الاقتصاديات الوطنية . لم يكن هناك اى هدف مكيافيلي في هذا التحليل او اية نية صريحة لان نضع العالم الثالث على الهامش . ووفقا لهذه الطريقة في التفكير فان مصالح الدول الساحلية سوف تخدم اساسا سياسة تهدف الى الحفاظ على الاقتصاديات المركزية في المستويات المرتفعة للتنمية وظروف التضخم التي يمكن التحكم فيها وسوف نجد تضامنا موضوعيا للمصالح بين الوسط والاطراف اذا ما امكن للاولى ان تتمتع برخاء الدول المتقدمة ولاتقاسى الاخرى من اثار الازمة التي سوف تنجم من الاقتصاديات المتقدمة . وهكذا وبدون مخاوف نظرية او تردد يمكن للبلاد

Digitized by UNOG Library

المتقدمة ان تقتصر على تنظيم شؤونها على المستوى القومي وعلى مستوى علاقاتها المتبادلة .

ان ازمة الطاقة قد أدت الى المعطيات الحقيقية للتبادل النوعي . ولاول مرة فان تطور الازمة يبدو وكان معه العالم الثالث بدأ يقاسي بصورة سلبية من الازمة التي بدأت في الوسط وعلى العكس فانه كان مصدرا للضغوط التي نقلته الى داخل الازمة الدولية وليس في نيتي في ذلك الوقت ان تحلل الاسباب الحقيقية للازمة سواء نشأت من تزايد اسعار البترول او كما تقول البلاد الصناعية من تزايد اسعار الطاقة والتي ادت الى الاضرار بالاقتصاديات النقدية . انه مما لا يمكن الطعن فيه او التشكيك ان الازمة الحالية قد جعلت من البديهي ان عدم استقرار الطاقة الحالية للتقسيمات الدولية للعمل والمخاطر بالنسبة لمختلف الاقتصاديات العالمية القائمة في الهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب والدرس الذي يجب ان نستخلصه من الازمة الحالية انها لم تعد ممكنة لضمان الاستقرار للاقتصاديات العالمية في اطار القواعد المحددة بالنسبة للجانب الصناعي او على المستوى القومي او على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول الصناعية وهكذا يكون من الممكن ان ننظم النواحي العملية للبلاد والمؤسسات في العالم الصناعي بأن نحل محل الوضع الحالي لما يسمى بالتسيب هيكلا من القواعد يمكن ان يتحكم في الاتجاهات التي تخل بالتوازن داخل التنظيم او التقسيم الدولي للعمل .

Digitized by UNOG Library

وعلى ضوء هذا التقييم فان وفد البرازيل يقترح على وجه التحديد بأن نحاول التفاوض حول اتفاقية عالمية حول التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية ، نحن نتجه بأنظارنا الى وضع قواعد جديدة في داخل التبادل التجارى بين الشمال والجنوب ، وهذا الاتفاق سوف يعطينا اطارا سياسيا قانونيا من أجل المفاوضات المحددة ولن يجعلنا نتدخل في المؤسسات الموجودة كالجات والمنظمات التجارية التي تواصل عملها بالرغم من أن ذلك في حدود الاتفاقية .

ان فكرة هذه الاتفاقية موجودة في الكلمة التي ألقاها السيد رئيس وزراء المملكة المتحدة في مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث في كنجستن ، وأتلو النص " ان ما تفكر فيه الحكومة البريطانية هو أن تضع كهدف لنا اتفاقية عامة حول المنتجات الأساسية ليس فقط لنا ولكن للعالم بأكمله ، وان أى جيل يأتي بعد هذه الاتفاقية العامة حول التعريفات والتبادل التجارى أعتقد أن الوقت قد حان لوضع توازن مع هذه الاتفاقية حول المواد الأساسية وفي هذا تأخر كبير" .

وبعض القادة والزعماء للدول المتقدمة دون أن يصلوا الى حد اقتراحات محددة لاضفاء الطابع الطبيعي على الموقف يقرون أيضا بأن الوقت قد حان لاعادة النظر في اطار العلاقات الحالية ، وأخيرا عند ما تحدث وزراء خارجية امريكا اللاتينية الذين كانوا مجتمعين في واشنطون في ٩ ايار/مايو أعلن السيد هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مايلي " وفي العالم الحالي فان الصعوبات الاقتصادية قد أضرت بالبلاد وان السياسة في حاجة الى اتجاه جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبح أكثر وضوحا . كذلك قال " من الواضح منذ بعض الوقت أن النظام الدولي قد دخل في جيل من اعادة النظر وانه يجب ادخال تعديلات هامة ضرورية من جانب كافة الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة" .

ان الاتفاقية التي نقترحها سوف تكون أكثر اتساعا من تلك التي تقترحها المملكة المتحدة لأنها لن تكون مجرد تنظيم تجارى للمواد الأساسية ، ومن ناحية أخرى ولأسباب عملية فانها لن تغطي كافة العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ولكنها سوف تقتصر على التجارة الدولية بالمعنى المحدد وتستبعد موضوعات مثل نقل التكنولوجيا أو النقل البحرى التي تنظمها وثائق محددة أخرى ، كذلك لن يدخل في هذا الاطار الاصلاح النقدى الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان البرازيل لا يقترح وثيقة جديدة تحتوى على مبادئ عامة أو مطالب قصوى ، ان الوثيقة التي نقترحها سوف تكون ذات طابع آخر فيجب أن تمثل تأثير التنازلات المتبادلة في اطار وثيقة قانونية لها قيمة الزامية وتشكل أساسا بالنسبة للاتفاقيات في مجالات محددة وعلى عكس القرارات المعتادة للأمم المتحدة والتي لا يمكن التحدث بشأنها عن مفاوضات حقيقة فان هذه الوثيقة الجديدة سوف تنبع عن مفاوضات بالمعنى الحقيقي للكلمة وخلال هذه المفاوضات يمكن للبلاد النامية أن تقدم تنازلات حول قواعد اذا ماحصلت على تنازلات ملائمة حول هذه القواعد ، وأساسا فان هذه الاتفاقية سوف تغطي موضوعين لهما أولوية وهما الدخول الى الأسواق والأسعار ولن تهدف الى انشاء جهاز لتيسير الدخول الى الأسواق أو الدفاع عن الأسعار ولكن المفاوضة حول الوضع الذى يجعل من الممكن وضع أجهزة محددة بالنسبة لدخول الأسواق والأسعار بشأن المواد الأساسية والمواد المصنعة من جانب ، ومن جانب آخر فسوف تقدم ضمانات للبلاد الصناعية حول امكانية الحصول على المواد الأولية وفي اتفاقية كالتي نقترحها فان كافة المشاكل الخاصة بالحصول على هذه المواد يمكن أن تناقش في اطار أوسع بدلا من أن تكون مقصورة كما هو الحال بالنسبة للوضع التقليدى للحصول على المنتجات المصدرة من البلاد النامية نحو أسواق البلاد المتقدمة ، ويمكن أن تغطى الواردات الحيوية بالنسبة لعملية التنمية في البلاد النامية ، وفيما يتعلق بسياسة تثبيت الأسعار فان اللوائح العامة سوف توضع من أجل جعل الأسعار الحقيقية أكثر استقرارا بالنسبة للمواد الأولية وضمان الحفاظ والتوسع على فوائد التصدير التي تحققها الدول النامية ، ويمكن أيضا أن نأخذ في الاعتبار نظرية التوسع في أهمية المناقشة حول الحصول على المواد . وبالنسبة للأسعار وهي مقصورة على الاجراءات والالتزامات على المستوى الحكومي بحيث يمكن أن يدخل في اطارها النشاط غير الحكومي نظرا لأن الحركات الدولية للمنتجات والخدمات وشروط اطلاقها في السوق تهدف أكثر فأكثر لأن تتوقف على قرارات محددة من جانب الشركات المتعددة القوميات أكثر من الوسائل الكلاسيكية للسياسات التجارية ومثل هذا النشاط لا يجب بالضرورة أن يشكل جزءا من الاتفاقية ولكن يمكن أن يكون محلا لنشاط متوازى بخصائص قانونية مختلفة وفقا لنظام القوانين المتبعة في الأمم المتحدة وفي مواجهة هذه التنازلات حول القواعد من جانب الدول الصناعية فانه يمكن للدول النامية أيضا — كما لاحظت من قبل — أن تقدم تنازلات بالنسبة لضمان ارسال المواد الأولية وتنظيم حركات الأسعار ويوجد

Digitized by UNOG Library

بذلك تفاوض حقيقي يمكن للطرفين فيه أن يحصلوا على شئ وأن يقدموا شيئا .

ان مثل هذا الاقتراح سوف يؤدى بطبيعته الى بعض سوء التفاهم وسوف أحاول أن أبدد ذلك .

وبالنسبة لاعادة وضع القواعد التجارية الدولية فان ذلك يرجع للجات ، وهناك أشياء أخرى يمكن — لأنها تشكل موضوعا محددا داخل في شروط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ويمكن الرد على ذلك فان المشاورات الثنائية محددة في اطار تقليدى ممكن دون تعريف مسبق للاجراءات الخاصة التي وضعت في اطار المعاملة التفضيلية للبلاد النامية المعترف به في طوكيو دون أى تحفظ ونظرا للتجربة السابقة فان أى قاعدة جديدة يمكن أن تضعها الجات وبذلك ترضي كافة مصالح البلاد الصناعية ، ويرجع الى الجمعية العامة على مستوى المجتمع الدولي أن تدرس المسألة وأن تضع فيما بعد الاجراءات اللازمة للتفاوض حول اتفاقية عامة للتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية من أجل وضع قواعد سياسية وقانونية لمفاوضات محددة مثل التي تقوم بها الجات ومن جانب آخر من المهم أن نحدد تماما أن الاتفاقية المقترحة لن تكون صورة أخرى من الوثائق الموجودة والتي سبق أن ووفق عليها على مستوى الأمم المتحدة بل على عكس هذه الوثائق ذات الأهمية الأساسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب فان الاتفاقية الجديدة سوف تكون أكثر تحديدا في أهميتها ويكون لها وضعا قانونيا يختلف عن القواعد وليست توصيات توضع من أجل وضع توازن بين التنازلات المتبادلة وعلى ذلك فيجب أن نؤكد بصفة خاصة على أن الاقتراح البرازيلي لا يندد بطريقة مسبقة على الاطلاق بالأجهزة المحددة ، تلك التي توجه للحفاظ على القوة الشرائية التي تؤدى الى فوائد بالنسبة لصادرات البلاد التي تنتج المواد الأولية بل على العكس فاننا نود انشاء أو وضع قواعد لتيسير التفاوض وقبول المشروعات الخاصة وليس هناك ما يمنع من قيام هذين النشاطين في آن واحد . يؤخذ بالتوازى بدلا من التتابع .

لقد استمعنا الى انتقادات كثيرة ضد المواجهة التي تهدف بعض البلاد الى تعميمها في المحافل الدولية ، وبهذه الطريقة فان المواجهة أمام التعاون لا زالت غير محددة .

ان المواجهة لا يمكن تفاديها عندما تعتبر العلاقات بين الشمال والجنوب لعبه في اطارها ما تكسبه الدول النامية هو بالضرورة خسارة للدول الصناعية .

Digitized by UNOG Library

(السيد ازيريدو دا سلفيرا ، البرازيل)

وعندما يأخذ جانبا موقفا متشددا للحفاظ على الوضع القائم بأى سعر ، ويوافق الجانب الآخر، أو يتخذ الجانب الآخر موقفا لكي ينتزع مصالحه بالنسبة للتغييرات الهيكلية في النظام الحالي ، فانني أعتقد أن هناك أساسا موضوعيا للحوار بالنسبة لهذه الأسس في التعاون، وأعتقد أن اقتراح البرازيل يهدف الى تغيير شروط هذه الأزمة، ولأول مرة وكنتيجة ايجابية لأزمة الطاقة فان الدول المتقدمة والدول النامية في امكانهما اليوم أن تتفاوضا وبصورة فعالة وأن تقدما تنازلات متبادلة بين الشمال والجنوب كي تصبح مشروعا يمكن للجانبين أن يحصلا فيه على فوائد متبادلة ، ولا تكون الفوائد متشابهة اذا ما أخذنا الفارق بين مستويات التنمية في الدول المتقدمة والدول النامية ان اقتراح البرازيل يقدم أساسا للمفاوضات يكون في اطاره التعاون له أساس من المصلحة المتبادلة لكي يتحقق ذلك ، فاذا تحقق هذا الهدف وأمكن الحصول على ثمار هذه المبادرة وان كانت ثمارا محدودة، فاننا سوف نعتبر مساهمتنا في أعمال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة مرضية لنا .

السيد موينهان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : كما تعلمون ياسيادة الرئيس فان الدكتور كيسنجر وزير الخارجية الامريكية كان يعتزم التواجد هنا لكي يتحدث الى هذه الدورة الاستثنائية المخصصة للتعاون والتنمية ، وقد تدخلت فرص السلام ويتعين عليه أن يبقى في منطقة الشرق الأوسط عدة أيام فطلب أن يلقى خطابه اليوم كما كان مقررا في وقت مضى وان الولايات المتحدة كانت معنية ببحث الفرص التي تتيحها هذه الدورة الاستثنائية والدور الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في تحديد هدفها وتحقيقه .

وكان اهتمام وزير الخارجية بأن تقدم اقتراحات الولايات المتحدة في بداية هذه الدورة حتى تنعكس في المداولات التي ستأتي بعد ذلك ، لذلك فقد طلب مني أن أتلو خطابه عليكم والخطاب الذى سألقيه هو حصيلة للجهد الكبير الذى بذله وزير الخارجية الامريكية وهو يحظى بتأييد رئيس الولايات المتحدة الامريكية ولعلكم تعترفون بضخامة الجهد الذى بذل في اعداد هذا الخطاب والذى يتفق مع آمال وزير الخارجية الامريكية في القاء خطابه ولعلكم تدركون مدى خيبة الأمل التي يشعر بها حيث لم يتمكن من القاء خطابه بنفسه .

Digitized by UNOG Library

ونحن نجتمع هنا هذا الأسبوع تتوفر لدينا فرصة لتحسين أحوال البشر ونستطيع أن نترك هذه الفرصة تفلت منا أو نستطيع أن نستجيب لها ببصيرة وتعقل .

ان الولايات المتحدة قد حددت اختيارات ، ولا يوجد بلسم شاف ولكن توجد حديات ، والمقترحات التي سوف أتقدم بها اليوم نيابة عن الرئيس فورد هي برنامج من خطوة عملية نستجيب فيها الى مخاوف البلاد النامية وقد بذلنا جهدا كبيرا في وضع جدول أعمال للجهود الدولية واننا على استعداد لكي نبحث اقتراحات الآخرين والولايات المتحدة ملتزمة ببذل جهد بناء .

ولوقت ما توفرت القدرة التكنولوجية وذلك لتحقيق مستوى حياة معقول لسكان العالم البالغ عددهم أربعة بلايين نسمة ، ولكن نحن المجتمع الدولي يجب أن يشكل الارادة السياسية لكي نحقق ذلك لأن الانسان لا يقف على منصة المقدرة التكنولوجية ولكنه يقف عند نقطة الاختيار الأدبي ، والحلم القديم للبشرية هو تحقيق عالم بلا فاقة ولا فقر أصبح ممكنا لأن معتقداتنا الأدبية العميقة تجعل من ذلك واجبا علينا أيضا ، لذلك فان عقد هذه الدورة الاستثنائية دليل على أن التقدم الاقتصادي أصبح موضع اهتمام مركزي بل وعاجل بالنسبة للعلاقات الدولية .

ان النظام الاستعماري الذي دام عدة قرون قد اختفى وكذلك فان انقسام العالم الى كتلتين نتيجة الحرب الباردة قد تحطم أيضا ، ونحن نعيش الآن في عالم توجد فيه ١٥٠ أمة ونحن نعيش في بيئة تتسم باستمرار الصراعات وانتشار الأسلحة وانقسامات أيديولوجية جديدة ، وان البلاد النامية أعلنت رغبتها في الحصول على دور متعاظم وسيطرة أكثر على مصادرها الاقتصادية ولحصة عاجلة في الرخاء العالمي ، وان البلاد المتقدمة اقتصاديا قد أعلنت أيضا حقها في مصادر يعتمد عليها للطاقة والمواد الخام والمعطيات الأخرى بسعر عادل .

هذه القضايا الاقتصادية أصبحت موضع مواجهات وحذر واحتكارات واجراءات مضادة وخطب تفيض مرارة ، وفي بقية هذا القرن اذا استمر هذا الاتجاه فان تقسيم هذا الكوكب بين الشمال والجنوب ، بين الغني والفقير يمكن أن يكون حقبة سوداء بعد الحرب الباردة ، وندخل في عهد من الشعور بالمرارة والالتجاء الى الحرب الاقتصادية .

هل نستطيع أن نوفق بين أهدافنا المتصارعة ، هل نستطيع أن نبني عالم أفضل مع وضوح الهدف وعن طريق رفع مستوى التعاون بين الدول ؟ هل نستطيع أن نوجه جميع طاقات الأمم الى مهام التقدم الانساني ؟ هذه هي التحديات التي نواجهها اليوم .

Digitized by UNOG Library

ونحن نؤمن ايمانا عميقا أنه لا الدول الغنية ، ولا الدول الفقيرة تستطيع أن تحقق أهدافها بمعزل عن الأخرى ، فلا تستطيع كل منها أن تنتزعها من الأخرى . ان البلاد النامية لا تستطيع ذلك لأنها سوف تدفع ثمن فرقة هذا الكوكب ، والتي سوف تعزلها عن مصادر رأس المال والمواد اللازمة لتنميتها .

Digitized by UNOG Library

فالحقيقة هي أنه توجد حوافز كافية من أجل التعاون على أساس احترام متبادل، وليس بالضرورة أن يؤدى سوء حال البعض الى سوء حال الآخرين ، ولكن النظام الاقتصادى يستطيع أن ينتعش اذا انتعش كل المشاركين فيه ، وليست هذه مجرد نظرية ولكن هذا ثبت بتجربتنا ، وهي خبرة اكتسبناها من سائر شعوب العالم ونرغب رغبة أكيدة في مشاركة الآخرين فيها . لذلك فقد حان الوقت لكي نتجاوز النظريات التي توارثناها عن القرون الماضية والتي أصبحت بالية .

لقد ترك لنا التاريخ تراثا من القومية الجامدة ذات السمعة السيئة في هذا القرن بتطرفاتها القاسية منذ جيل مضى وبسبب عدم كفايتها للاحتياجات الاقتصادية التي يتطلبها عصرنا الحاضر . ان الاقتصاد العالمي والانكماشات وتضخم العلاقات التجارية والاستقرار النقدى وندرة المواد ونمو المؤسسات المتعددة الجنسيات . كل هذه ظواهر عالمية تستوجب استجابات عالمية . وقد ترك لنا التاريخ نظريات سيئة السمعة من الجشع الاقتصادى والكفاح . ومن بين الامور المضحكة في وقتنا هذا أن النظم التي كانت مبنية على النظريات المادية لم تفلح في تحقيق العدالة الاقتصادية . وخلافا لليأس فان الكثير من البلاد النامية تزيد من دخل الفرد بمعدلات أسرع من تلك المعدلات التي تحققت في أوربا وفي أمريكا الشمالية في مراحل نموها . ومن دواعي السخرية أيضا فلسفة عدم الانحياز التي كانت تهدف الى أن تجعل الدول تحدد اختياراتها بمعزل عن ضغوط الكتل المتصارعة ، فقد كونت هذه الدول كتلة هي أيضا !!

ومن دواعي السخرية أيضا أن الضربة المخربة للتنمية الاقتصادية في هذا العقد لم تأت من الجشع الامبريالي ، ولكن جاءت من زيادة تعسفية في أسعار البترول من جانب الاحتكاريين من مصدرى البترول .

والحقيقة أن الاقتصاد العالمي هو نظام عالمي من التجارة والعلاقات النقدية ، ويتوقف عليها نمو جميع اقتصادياتنا . والبلاد المتقدمة لها مصلحة في نمو الاسواق والانتاج في العالم النامي ، وبايمان متساوى نقول أن البلاد النامية يعتمد مصيرها على المستحدثات التكنولوجية واستثمار رؤوس الأموال . لذلك فنحن الأمم المتحدة هنا علينا أن نختار . . . . نستطيع أن نقدم لشعوبنا الشعارات ، ونستطيع أن نقدم لها الحلول ، نستطيع أن نعالج المشكلات بالخطب، ونستطيع أن نعالجها بطريقة واقعية ، وقد قررت بلادى الاختيار .

Digitized by UNOG Library

ان الولايات المتحدة الامريكية تؤمن ايمانا راسخا بأن التحديات الاقتصادية في وقتنا هذا يجب أن توحد بيننا ولا يجب أن تثير الفرقة بيننا . لذلك يجب أن نشرع في عملنا ، ولنضع جانبا المناقشات العقيمة ، ولنتطلع الى تشكيل العالم ، فالتغيير يكمن فيما نظهره وما نسعى اليه ، ولكن هناك حقيقة لا تتغير هي أنه بدون الاتفاق على الحقائق والمبادئ وجهود التنمية لن نحقق شيئا . يجب أن يكون هناك اتفاق في الرأى أولا وقبل كل شيء على هذا المبدأ ، وهو أن أهداف التنمية المشتركة يمكن أن تتحقق عن طريق التعاون وليس عن طريق المواجهة . يجب كذلك الاتفاق على أن نعترف بأن اهتماماتنا ومسؤولياتنا المتبادلة تجعل لنا جميعا حقوقا وواجبات . واتفاق الرأى يجب أن يتضمن أعرض مشاركة في اتخاذ القرارات العالمية . والبلاد النامية يجب أن يكون لها دور وصوت في النظام العالمي وبصفة خاصة في القرارات التي تؤثر عليها . ولكن تلك الامم التي يطلب منها تدبير الموارد والجهود لاتخاذ القرارات يجب أن تعطى أيضا صوتا يتلاءم مع ذلك وقد تعلمنا من التجارب أن وسائل تقديم المساعدات للتنمية في الخمسينات والستينات لم تعد ملائمة ، والانجازات التكنولوجية في البرامج لم تكن على قدر التوقعات لأن العبء على جانب واحد لا نهاية له ، ولم تعد مقبولة من جانب البلاد النامية لأنها خلقت حلقة تقوم على الصدقة والتبعية ولا تتفق مع المساواة واحترام الذات . لذلك يجب أن نجد وسائل حديثة .

ان الولايات المتحدة تقدم مقترحات محددة لاتخاذ اجراءات عالمية لتشجيع اعتمادات اقتصادية . نحن نؤمن بأن استراتيجية التنمية يجب أن تركز على خمسة مجالات أساسية :

أولا : يجب أن نطبق التعاون العالمي على مشكلة ضمان الأمن الاقتصادى الأساسي . . . وتقترح الولايات المتحدة خطوات تحمينا ضد الصدمات الاقتصادية والتي نجد أن البلاد النامية أكثر حساسية بالنسبة لها ، مثل الهبوط الحاد في مكاسب الصادرات ومن دورة العرض والطلب ونقص المواد الغذائية والكوارث الطبيعية .

ثانيا : يجب أن نضع الأسس للنمو السريع والولايات المتحدة تقترح خطوات لتحسين وصول البلاد النامية للأسواق الرئيسية ، وأن تركز على الوسائل التكنولوجية الجديدة بما يتفق مع احتياجاتها الجديدة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا : يجب أن نحسن الفرص الاساسية في البلاد النامية في النظام التجارى حتى نستطيع أن تشق طريقها عن طريق مكاسبها وليس عن طريق المساعدات .

رابعا : يجب أن نحسن ظروف التجارة والاستثمار في السلع الاساسية والتي يتوقف عليها اقتصاديات الكثير من البلاد النامية ، ويجب أن نضرب المثل في تحسين الانتاج وتوفر المواد الغذائية .

خامسا : ان نوجه الاحتياجات الخاصة للبلاد الأكثر فقرا والتي تأثرت تأثرا كبيرا من الظروف الاقتصادية الحالية ، أن نوجهها بحيث تصبح مسؤولية مشتركة بين البلاد التي كانت تقدم المساعدة في الماضي والبلاد التي تقدم معونة جديدة حاليا .

ان اصرار البلاد النامية على تعبئة جهودها أمر لاغنى عنه ، ودون ذلك فان الجهود الخارجية لن يكون لها أى أثر . ان سياسات الحكومة في تشجيع الوفورات وفي تنظيم الاصلاح الزراعي واستخدام المساعدات الخارجية ورأس المال بطريقة انتاجية ، والتحكم في الموارد الطبيعية بطريقة حكيمة ، وتشجيع تنظيم الاسرة ، لا يوجد بدائل لكل هذه الأشياء . والولايات المتحدة الامريكية على استعداد للقيام بحصتها . ان المسؤولين الاقتصاديين في حكومتي قد انضموا اليّ وشاركوني في وضع طريقة تتناول هذه القضية ، ووزير الخزانة سايمون هو الذى عملت معه بطريقة وثيقة سوف يبحث هذه الناحية غدا وكذلك وفد الكونجرس الكبير الذى سوف يحضر هذه الدورة ، كل ذلك دليل على اهتمام بلدى بهذه القضايا ، ونحن مقابل ذلك نطابق باجراء حوار عالمي جاد حول المسؤوليات التي تواجهنا جميعا .

Digitized by UNOG Library

والآن أتحدث عن ضمان الأمن الاقتصادى ، ان المهمة الرئيسية هي ضمان الأمن الاقتصادى الأساسي .

ان الصدمات والتقلبات الاقتصادية ذات اهتمام عالمي الآن لأنها تمزق أساس البلاد المتقدمة والنامية أيضا ، ودورة الأوقات الطيبة والأوقات السيئة والتبادل بين الوفرة والمجاعات تؤثر تأثيرا كبيرا على أرواح الاقتصاديات ، وكذلك البطالة والانخفاض في مستويات المعيشة ، وكذلك الاثار الضارة للتضخم وعدم القناعة الاجتماعية والسياسية وفي مجال الطاقة ايضا وان اقتصاديات البلاد النامية هي الأكثر حساسية .

كذلك فان الامن الاقتصادى والحد الأدنى للتنمية ودون هذا الاساس فان برامج التنمية لا يمكن أن تنجح والجهود الضخمة التي تتطلبها التنمية من جانب الأغنياء والفقراء لا يمكن استمرارها .

لأن الأمن الاقتصادى هو برنامج عالمي وهو تحد عالمي . ان الأمم الصناعية يجب أن تعمل معا بطريقة أكثر فعالية ، وذلك لكي تستعيد التوسع دون تضخم والابقاء على ذلك ، والأمم التي تقدم المنتجات الحيوية يجب أن تتجنب الاجراءات التي تعوق هذا التوسع ، والمجتمع الدولي يجب أن يعالج بطريقة جديدة التقلبات الاساسية في مكاسب صادرات البلاد النامية .

وحيث أن الحالة الصحية والاقتصادية للبلاد الصناعية هي أساسية بالنسبة للاقتصاد العالمي فان جهدها لتجنب الانكماش والتضخم يصبح مسؤولية عالمية وقومية .

وان قادة الولايات المتحدة بالاشتراك مع الشركاء التجاريين بدأت تنسيقا وثيقا لسياساتها الاقتصادية والقومية ، كما اشتركت في تبادل المعلومات عن الاتجاهات في النوايا ، ويعتزم الرئيس فورد مواصلة تكثيف المشاورات من هذا النوع .

والأمن الاقتصادى العالمي يعتمد في المقام الثاني على الاجراءات التي يبذلها مورد و المنتجات الحيوية .

لذلك فان الولايات المتحدة الامريكية تعتقد ان مستقبل الاقتصاد العالمي يتطلب بحث القضايا المتعلقة بالطاقة وغيرها بالنسبة للأمم التي تستهلك البترول ، وقد دعت حكومة فرنسا

Digitized by UNOG Library

الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول والبلاد النامية لكي تبدأ حوارا هذا الخريف ، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاقتراح .

ولكن هذا الحوار مبني على أسلوب المفاوضات واتفاق الرأى وليس على أساس جهود القوى الاقتصادية في الحصول على مكاسب من ناحية واحدة ، وان الرفع التعسفي لأسعار البترول في عامي ٧٣ و ٧٤ قد أدى الى التضخم والى الانكماش على النطاق العالمي ، وقد حطمت خطط التنمية والتقدم لكثير من البلاد ، وزيادة أخرى سوف تبطيء أو تضر بتنمية كل دولة مؤثرة في هذه الجمعية تقريبا ، وسوف يضر ذلك بارادة وبقدرة العالم الصناعي لتقديم المساعدة للبلاد النامية ، وبايجاز سوف يشكل ضربة خطيرة لآمال مئات الملايين في العالم .

والحوار القادم بين المستهلكين والمنتجين سيكون بمثابة اختبار . والولايات المتحدة الامريكية على استعداد للتعاون ، وسوف نعمل على انجاحها لمصلحتنا ولمصلحة الجميع ، ونأمل أن نواجه بنفس الروح .

والعمل الرئيسي الثالث في الأمن الاقتصادى هو استقرار مكاسب الصادرات . ان برامج التنمية وهي أساس بقاء كثير من البلاد تعتمد الى حد بعيد على مكاسب صادرات المنتجات الأولية ، وهي حساسة بالنسبة للتقلبات في حالة الطلب العالمي . والبلاد التي تعتمد على منتج واحد يمكن أن تجد ايراداتها تقل بطريقة حادة نتيجة لانخفاض أسعار صادراتها ، ومعظم الدول لا تتوفر لديها الاحتياطيات اللازمة لكي تواجه بها الهبوط في مكاسبها ولا تستطيع أن تزيد من صادرات المنتجات الأخرى ، وفي نفس هذه المواقف فان البلاد اضطرت الى الاقلال من الاستيراد ، والتي يتوقف عليها نموها .

أما موضوع الاستقرار في الايرادات نتيجة لتصدير السلع الأولية قد أصبح الأساس في الحوار . وتثبيت الاسعار ليس الطريقة المثلى لأنه سيكون من الصعب بالنسبة لكثير من السلع أن تحقق دون قيود صارمة على الانتاج او الصادرات المعدلات من الأسعار التي تستطيع أن تشجع وجود بدائل ، وحتى اى جدول اعمال طموح لحل مشكلات بعض السلع لن يؤدى الى اجراءات التثبيت ، ولن يحقق ذلك الحماية الكافية لكثير من البلاد النامية التي تعتمد مواردها على تصدير البضائع المصنعة .

Digitized by UNOG Library

وحكومة الولايات المتحدة الامريكية قد استكملت استعراض هذه القضايا مؤخرا وقد انتهينا من ذلك وتوصلنا الى نتيجة هي أنه نظرا للاختلاف بين الدول وبين الأسواق ، فنحن في حاجة الى طريقة أكثر شمولا لمعالجة هذه القضايا ، طريقة تكون مفيدة لمصدري جميع السلع وكذلك البضائع المصنعة ايضا .

واسمحوا لي أن اتقدم باقتراحاتنا ، أقول ان الولايات المتحدة الامريكية تقترح ان ننشيء في صندوق النقد الدولي تسهيلات جديدة تهدف الى تثبيت مكاسب الصادرات .

وهذه التسهيلات تقدم القروض لبرامج التنمية في مواجهة التقلبات في الصادرات تبلغ نحو ٢ر٥ بليون دولار في العام وأكثر من ذلك ، باجمالي ١٠ بليون دولار .

وتقدم المساعدة لجميع البلاد النامية التي تحتاج الى تمويل أو تعويض الهبوط في صادراتها .

أما البلاد الفقيرة فيسمح لها بتحويل قروضها الى منح ، وهذه المنح تمول عن طريق مبيعات الذهب التابع لصندوق النقد الدولي بواسطة البليون دولار، صندوق الائتمان البالغ قدره ٢ بليون دولار والذى تجرى مفاوضات حوله الآن .

والبلاد التي لها الحق بموجب هذه الظروف في حصص صندوق النقد الدولي بالاضافة الى حقوق السحب الخاصة ، ويمكن أن يسحب ذلك خلال سنة واحدة اذا دعت الحالة والبعض على ضوء ميزان المدفوعات .

وتحسب حالات الانخفاض بالنسبة للصادرات في الماضي .

وهذه التسهيلات ستحل محل الترتيبات السابقة لصندوق النقد الدولي الخاصة بالتعويضات ولن تتوفر للبلاد الصناعية .

وسوف تقدم الولايات المتحدة الامريكية اقتراحاتها بالتفصيل الى مجلس ادارة صندوق النقد الدولي هذا الشهر .

وهذه التسهيلات الخاصة بتحقيق الأمن للتنمية سوف يواجه النقص في المكاسب بالنسبة للبلاد التي تعتمد صادراتها على تصدير سلع قليلة والتي تتأثر صادراتها ايضا نتيجة لدورة العمل ، وهذه التسهيلات سوف تغطي جميع نواحي الهبوط في المكاسب .

Digitized by UNOG Library

وهذه المواد الجديدة أيضا سوف تشجع انماط المساعدة التقليدية ، ودون تثبيت المكاسب فان مزايا البلاد النامية سوف تذهب هباء ، لانه بالنسبة للبلاد الصناعية تعني سوق صادرات أكثر استقرارا ، وبالنسبة للبلاد النامية فانها تشجع على التنمية دون انقطاع ، لذلك فسيتحقق الاستقرار الاقتصادى للبلاد الغنية والفقيرة المصدرة والمستوردة .

ولذلك فان التوافق يمكن أن يحقق الرخاء والتقدم في البلاد النامية .

الاسراع بخطى النمو : ليس كافيا أن نضمن الحد الأدنى من الأمن الاقتصادى للبلاد النامية ، فالتنمية هي عملية نمو لمزيد من الانتاجية ومستويات أعلى من المعيشة وتغيرات اجتماعية ، وهذا يحتاج الى رؤوس أموال وتكنولوجيا وخبرات في الادارة .

والبلاد النامية نفسها عليها أن تبذل الجزء الأكبر من الجهود ، ولكن التأييد العالمي لا غنى عنه ، وحتى في معدل النمو العادى الذى يحتاج الى ٤٠ بليون دولار في العام قبل عام ١٩٨٠ ، فالحاجة الى الاستحداث التكنولوجي عظيم أيضا .

اذن كيف نفي بهذه الاحتياجات لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات ؟

ان المساعدة الثنائية من البلاد الصناعية كانت من بين المصادر الهامة وفي العام الماضي بلغت نحو ٧ر٢ بليون دولار ، ويجب أن يستمر هذا في النماء ، ولكن من الناحية الواقعية لا نستطيع أن نتوقع ايجاد ذلك خلال السنوات القادمة ، وبصراحة فان المناخ السياسي للمساعدة الثنائي قد تدهور ، ففي البلاد الصناعية فان دعم المساعدة قد تأثر بمشكلة الطاقة في البلاد النامية ، وهناك شعور بالأسف بالنسبة لصور المساعدة .

وقد بدأ منتجو البترول في تحمل مسؤولياتهم لتقديم المساعدة للبلاد الفقيرة ، وفي العام الماضي بلغت المساعدات نحو ٢ بليون دولار ، ويجب أن تزداد زيادة كبيرة هذا العام .

ولكن البلاد المصنعة والبلاد المصدرة للبترول لا تستطيع معا ان تفي بجميع احتياجات الاسراع بخطط التنمية ، وتأسيسا على ذلك فان ما تبقّى من الاحتياجات لرأس المال والتكنولوجيا لا يمكن تنميتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الموارد الخاصة ، هذا الاستثمار سوف يتم فقط اذا كانت الظروف القائمة تجذب ذلك وتسمح بذلك ، والولايات المتحدة تعتقد أنه قد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يعمل على الاسراع في خطط النمو .

Digitized by UNOG Library

أولا ، يجب أن تحصل الدول النامية على فرصة الوصول الى الأسواق .

ثانيا ، يجب أن نشجع نقل التكنولوجيا للآخرين .

ثالثا ، حان الوقت الى الوصول الى اتفاق رأى عالمي حول المبادئ التي تسترشد بها عملية المؤسسات متعددة الجنسيات .

النقطة الأولى للوصول الى الاسواق ، فان أسواق رأس المال هي مصدر رئيسي لتنمية اما مباشرة أو عن طريق الوسطاء ، والبنك الدولي ، وبنوك التنمية الاقليمية، يمكن أن تقدم القروض للبلاد النامية ، والولايات المتحدة الأمريكية تحثّ على التوسع في هذه البرامج ، وقد سعدنا بأن البلاد المتقدمة خارج نصف الكرة الغربي ستنضم الينا قريبا في توسّع مقداره ٦ بليون دولار في بنك التنمية الأمريكي ، وسوف نشترك في مفاوضات حول تمويل بنك التنمية الآسيوى ، ونحن نسعى الى الحصول على موافقة الكونجرس للاشتراك في بنك التنمية الافريقي أيضا .

والبلاد النامية قد حققت نجاحا كبيرا وليست في حا الى المنح ، ففي آسيا وفي أمريكا اللاتينية قد اعتمدت على الاقتراض ، ويجب أن نضمن رسائل ذلك مستقبلا .

ويجب أن نجد الأساليب الجديدة لتشجيع فرص البلاد النامية وعلينا أن نوفّق بين مصادر رأس المال وبين احتياجات التنمية في البلاد النامية .

وهنالك بعض الطرق لذلك ، أولا ، الخطة الأمريكية تؤيّد التوسع الكبير في موارد البنك الدولي والتعاون المالي العالمي ، وبنك الاستثمارات لديه خبرة طويلة في تمويل المؤسسات في البلاد النامية ، ونحن نقترح زيادة كبيرة في رأس مال الـ I F C من مبلغ ١٠٠ مليون دولار الى ٤٠٠ مليون دولار على الأقل .

ثانيا ، تقترح الولايات المتحدة الأمريكية انشاء صندوق ائتمان للاستثمار العالمي ، وذلك لتعبئة رأس المال الاستثمارى في المؤسسات والمشروعات العالمية ، وسوف يجذب ذلك رأس المال والمشاركة في اختيار طرق الاستثمار في البلاد النامية ومؤسساتها العامة والخاصة ، والتعاون المالي العالمي سوف يقدّم رأس المال ، والمستثمرون سوف يحدّون من خسائرهم عن طريق احتياطي يبلغ ٢٠٠ مليون دولار توفره حكومات البلاد الصناعية والمنتجة للبترول ، وهذه المؤسسة يمكن أن تكون صلة قوية بين سوق رأس المال وبين البلاد النامية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسهم بطريقة نشيطة في عمل البنك الدولي للتنمية ولجنته وذلك لايجاد الوسائل اللازمة لمساعدة البلاد النامية في اقتراضها من سوق رأس المال ، انها تشجّع بلاد أمريكا اللاتينية على بحث تحقيق الأمن المالي الاقليمي .

وأخيرا ، فنحن نؤمن بأن جميع البلاد الصناعية يجب أن تستعرض ظروف وصول البلاد النامية لاسواقها حتى تتيح لها الفرصة العادلة ، فالولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتقديم المساعدة التكنولوجية والخبرة للبلاد النامية التي هي على استعداد للدخول في اسواق رأس المال ، ونطلب من الآخرين الانضمام الينا في ذلك .

والبلاد النامية ليست في حاجة الى اعتمادات مالية كثيرة ولكنها في حاجة الى تكنولوجية حديثة ، الاّ أن نقل التكنولوجيا للآخرين محدود ، وتكنولوجيات البلاد الصناعية يجب أن تتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات الجديدة نحن في حاجة اليها وفي حاجة الى معالجة جديدة .

وحتى تشجّع التكنولوجيا التنمية ، فيجب أن تذهب الى تحقيق التنمية في المناطق ذات الأولوية : الطاقة والمواد الغذائية والموارد الأخرى الاقتصادية ذات المصادر الاستراتيجية والتصنيع ذاته أيضا .

أولا ، بالنسبة للطاقة فهي حيوية بالنسبة للتنمية الصناعية والزراعية ، وان ارتفاع أسعار البترول خلال السنتين الماضيتين قد قضى على اجمالي المساعدات الأجنبية التي حصلت عليها البلاد النامية وخرّب ميزان مدفوعاتها ، ولا يوجد حلّ سهل ولكن اذا قلّلنا من الاعتماد على الطاقة يجب ان تبذل الجهود وتضاعف الآن لتنويع مصادر الطاقة .

وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية سائر الدول الى أن تنضم الينا لزيادة الدعم الثنائي في التدريب وتقديم المساعدة الفنية وذلك لمساعدة البلاد النامية لكي تجد مصادر جديدة للطاقة .

ويجب أن تستغلّ وسائل استكشاف مصادر جديدة ، لذلك فان الأساليب التكنولوجية لانتاج الطاقة الشمسية والحرارية يجب أن تتوائم مع احتياجات البلاد النامية .

Digitized by UNOG Library

وتؤمن الولايات المتحدة الامريكية بأن موضوع التعاون في الطاقة يجب أن يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الحوار القادم بين المنتجين والمستهلكين . وسوف نقترح في هذا الحوار انشاء معهد دولي للطاقة يجمع البلاد المتقدمة والنامية ، البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة ووكالة الطاقة الذرية الدولية يجب أن تقدم المساعدة الفنية لهذا المعهد .

وهناك مجال آخر حساس في الاستعداد التكنولوجي هو انتاج المواد الغذائية وتحسينها .

وخلال العقد الماضي فان عددا من مراكز البحوث الدولية الزراعية قد أنشئت وذلك لتطوير الاساليب الفنية للاحتياجات المحلية ، وفي عام ١٩٧١ شكلت هيئة استشارية لتنسيق الجهود ، والولايات المتحدة الامريكية على استعداد للمساهمة في توسيع قدرات هذه المعاهد بالتعاون مع منظمات البحوث ومع رؤوس الاموال بحيث يمكن أن تصبح شبكة عالمية وذلك لتطوير التكنولوجيا الزراعية .

ونحن أيضا نؤيد التشريعات في الكونجرس لتمكين جامعاتنا من التوسع في برامج المساعدات التكنولوجية والبحوث في الميدان الزراعي .

أما المنتجات الزراعية غير الغذائية فهي مجال آخر للمساعدات التكنولوجية ، وان مكاسب الصادرات في كثير من البلاد النامية ومعيشة الملايين من شعوبها يعتمد على المنتجات الاولية مثل الاخشاب والجوت والقطن والمطاط الطبيعي ، وقد عانت بعض هذه البلاد من المشاكل نتيجة البدائل الصناعية ، وهذه البلاد تحتاج الى مساعدة لتحسين انتاجياتها وتنمية اقتصادياتها . فان الولايات المتحدة الامريكية تقترح انشاء منظمة لتنسيق مثل هذه المساعدات ، مهمتها اجتذاب القوى العاملة ورؤوس الاموال ، وتمويل هذه الجهود يجب أن يكون مهمة أولى للصندوق الدولي للتنمية الصناعية .

ولكن حاجة البلاد النامية التكنولوجية ليست فقط الى تنمية القطاعات التكنولوجية ولكن أيضا من أجل تشجيع التصنيع في حد ذاته . وهذا يتطلب تطبيق المهارات والموارد والمعلومات على نطاق واسع ، وهذه ليست مهمة سهلة ، فان مخزن التكنولوجيا كبير ويزداد نماء والوسائل العملية للتنمية لنقل التكنولوجيا أكثر حاجة الآن الى تفكير عميق ، ونحن على استعداد للاشتراك مع الأمم الأخرى لبحث الوسائل الجديدة .

ولذلك فان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد انشاء معهد عالمي للتصنيع وذلك لكي يقوم

Digitized by UNOG Library

بالبحوث حول تكنولوجيا الصناعة بالاشتراك مع الحكومات وكذلك المساهمة في التسهيلات الخاصة بالبحوث في البلاد النامية ، ونحن نؤيد أيضا انشاء مركز عالمي لتبادل المعلومات التكنولوجية للمشاركة في البحوث وفي النتائج الجديدة الخاصة بالتنمية . وسوف نتوسع في تأييدنا الثنائي في مجال التكنولوجيا الصناعية واننا على استعداد للمشاركة مع الآخرين في وضع الخطوط المرشدة لتنظيم مؤتمر حول العلم والتكنولوجيا للتنمية .

والوصول الى أسواق رأس المال والبرامج الخاصة لنقل التكنولوجيا هما عاملين لزيادة النمو ولكن هناك عامل ثالث قد يكون من بين المحركات الفعلية للتنمية ألا وهو المؤسسات المتعددة الجنسيات ، ان المؤسسات المتعددة الجنسيات كانت أدوات قوية في تحقيق التقدم في الأمم الصناعية التي تعمل فيها أساسا وكذلك في البلاد النامية التي لا يوجد بديل لها في قدرتها على توفير رؤوس الاموال والادارة والمهارات والتكنولوجيا والمبادرات ، لذلك فان الخلاف والجدل حول دورها هو في حد ذاته عقبة في سبيل التنمية الصناعية .

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يعالج المشكلات بطريقة واقعية . فاذا لم تستطع الامم المتحدة أن تتوصل الى اتفاق رأى حول الدور الملائم لهذه المؤسسات فان البلاد النامية يمكن أن تفقد مصدرا أساسيا . فلنجعل من هذه القضية اختبارا لقدرتنا في التوفيق بين المصالح المختلفة .

ومن ناحيتنا فان الولايات المتحدة الامريكية على استعداد للقضاء على مخاوف الدول التي تعمل هذه المؤسسات في أراضيها . هذه المؤسسات لا يجب أن تعمل دون موافقة هذه البلاد ، وللبلاد الحق في تنظيم عمل المؤسسات المتعددة الجنسيات داخل حدود أراضيها ، ولكن البلاد التي ترغب في أن تجني ثمرات عمل هذه المؤسسات يجب أن توفر الشروط التي تجذب هذه المؤسسات للعمل .

لذلك فان الولايات المتحدة تؤمن بأن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لكي يعلن معايير السلوك بالنسبة للمؤسسات وبالنسبة للحكومات أيضا . ان لجنة الامم المتحدة الخاصة بالتعاون المتعدد الجنسيات مع سائر الهيئات الدولية قد بدأت مثل هذا الجهد ، ويجب الوصول الى اتفاق حول مبادئ متوازنة وهذا ينطبق على المؤسسات المتعددة الجنسيات وعلاقتها مع الحكومات

Digitized by UNOG Library

وكذلك على الحكومات وعلاقتها مع هذه المؤسسات ومع الحكومات الاخرى أيضا . يجب أن تكون هناك مبادئ عادلة لان عدم انعكاس المصالح للجميع سوف يضر البيئة اللازمة للاستثمار العالمي . ان الولايات المتحدة تؤمن بصفة خاصة أن : المؤسسات المتعددة الجنسيات عليها التزام في احترام القوانين المحلية وأن تمتنع عن التدخل غير الشرعي في الشؤون الداخلية للبلد المضيف لهذه المؤسسات ، ويجب أن تهتم بالأولويات القومية وأن تحترم العادات المحلية وأن تستخدم الافراد المحليين الأكفاء .

وعلى الحكومات المضيفة بدورها أن تعامل المؤسسات المتعددة الجنسيات دون تفرقة ووفقا للقانون الدولي ويجب على الحكومات المضيفة أن توضح أولويات التنمية وأن تبقي عليها بطريقة معقولة .

وعلى الحكومات والمؤسسات أن تحترم الالتزامات التعاقدية التي تدخل فيها طواعية كما يجب أن تتم العقود بحرية وعن طريق التفاوض وأن ضمان احترام هذه العقود سوف يحسن المناخ التجارى العالمي ويزيد من انتشار رؤوس الاموال ويحقق التوسع في المعاملات الاقتصادية . كما أن المبادئ التي توضع لعمل المؤسسات متعددة الجنسيات يجب أن تطبق على المؤسسات المحلية أيضا ، ولا يجب أن توضع المعايير بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقط ولكن بالنسبة للمؤسسات الحكومية أيضا .

ان اعلان المبادئ ليس في حد ذاته كافيا لحل كافة المشكلات التي تؤثر على العمل بل يجب أن نبحث مشكلات أخرى .

يجب على الحكومات أن تحقق الانسجام في المعاملة الضريبية لهذه المؤسسات ، فدون هذا التنسيق فان البلاد المضيفة قد تعوق تشريعاتها الضرائبية الاستثمار المنتج .

Digitized by UNOG Library

ان الاجراءات لتقصي الحقائق يجب أن تستخدم لتسوية المنازعات التي لابد أن تنشأ .

لقد كانت الولايات المتحدة يقظة ضد سوء التشريع في التجارة العالمية ، ونحن أيضا ندافع عن مبادئ التجارة العالمية . نحن ندين الأساليب التي تضع القيود سواء بالنسبة للمؤسسات الخاصة أو المتعددة الجنسيات ، وأمن المستثمرين الأجانب يجب أن يتحقق أيضا بما في ذلك المشاركة المالية في البلاد النامية . ويجب أن تكون هناك مشاورات أكثر فاعلية ثنائية بين الحكومات ، وذلك لتسوية المنازعات ، قبل أن تنعكس على العلاقات السياسية . وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية ، ان الحلول العادلة يمكن تحقيقها ،وهي ضرورية . فاذا كان المجتمع الدولي ملتزما بتحقيق التنمية الاقتصادية ، فلا يستطيع أن يعامل المؤسسات المتعددة الجنسيات كأداة في الحرب الاقتصادية . وان قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذه القضية بطريقة بناءة ، سيكون اختبارا هاما بالنسبة لسيادة المنازعات الأيديولوجية مستقبلا ، أو قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذه القضايا بطريقة بناءة .

والمجال الثالث الذى يستحق اهتمامنا هو التجارة . فتحسين نظام التجارة العالمي سوف يضخم نجاحنا في كل مجالات جهود التنمية . وقد أصبحت التجارة قوة دافعة في توسع الاقتصاد العالمي طوال السنوات الثلاثين الماضية . فتبادل التكنولوجيا ، وتحرك رأس المال ، ودفع الانتاج ، والتنافس ، كل هذه عوامل رئيسية في احراز التقدم ، وتحقيق الكفاءة . فالتجارة الحرة تشجع النمو ، وتقضي على التضخم في جميع البلاد . وبالنسبة للبلاد النامية ، فان التجارة هي أهم محركات التنمية ؛ فازدياد المكاسب من الصادرات يساعد على دفع أثمان الصادرات أيضا ، وتشجيع الانتاج بالنسبة للمواد الغذائية للسكان . وهذه المكاسب تقلل من الاعتماد على المساعدة. ان نمو الصناعات يمكن من الحصول على فرص العمالة ، ويحقق دخولا للحكومات لتحقيق برامج التنمية . لذلك ليس من قبيل الصدفة ان قصص النجاح كانت في البلاد التي استفادت استفادة كاملة من الفرص في التجارة العالمية .

ولكن اليوم ، فان نظام التجارة العالمي يتهدد من أخطر انكماش بعد الحرب العالمية الثانية . ونحن نواجه خطر انتشار الحواجز المفتعلة والمنافسة غير العادلة التي تذكرنا

Digitized by UNOG Library

بالثلاثينات ، والتي أسهمت في احداث كوارث اقتصادية وسياسية . ففي كل يوم تتعطل فيه عملية استعادة المكانة الاقتصادية ، مع مايصحب ذلك من وجود قيود على الواردات ، وكل هذا يحتاج الى تنسيق الجهود .

ان المفاوضات المتعددة الأطراف في التجارة والتي تجرى الآن في جنيف ، هي أساسية بالنسبة لهذه الجهود ، وسوف يكون لها أثر عميق على مستقبل الاقتصاد العالمي وعلى امكانيات التنمية . واذا فشلت هذه المفاوضات ، فان جميع البلاد سوف تتعرض الى الوصول الى عالم تسوده القوميات الضيقة والكتل . واذا نجحت فستستفيد جميع البلاد ، وسوف يحقق ذلك تقدما رئيسيا نحو تحقيق عالم يتسم بالرخاء .

وكثير من البلاد التي نالت قدرا من النمو بدأت تبرز كقوة تجارية ، ولكن البلاد النامية في حاجة الى المساعدة لكي تستفيد من فرص التجارة وخاصة لمساعدتها على أن تفتح اسواقا جديدة . وفي مراجعتنا للقانون الذى يحكم التجارة حاليا ، يجب أن نأخذ في الحسبان احتياجاتها الخاصة ، وفي هذا المقام فان الاتحادات الاقليمية التجارية يمكن أن تساعد البلاد الصغيرة ، وذلك بتحقيق الاقتصاديات الناتجة عن الأسواق العالمية .

لذلك فان نجاح المفاوضات يعتمد على تشجيع مصالح البلاد النامية ، وتشجيعها على وضع القواعد لبناء نظام تجارى مستقر ، والمشاركة في مزايا التجارة ، واستقرار هذا النظام ، والا سوف يتعرض هذا النظام للدمار ، وتتعرض للخطر جميع المزايا التي حصلت عليها هذه الدول .

والولايات المتحدة تؤمن بأن النظام التجارى العالمي يجب أن يخدم أهداف التنمية ، واسمحوا لي أن أشرح بايجاز سياستنا :

أولا : يجب أن يكون هناك تحسينات اساسية في العلاقة بين البلاد النامية وبين النظم التجارية ، ويجب أن تلقى هذه البلاد معاملة خاصة عن طريق وسائل مختلفة ، مثل المعاملات التفضيلية والاستثناءات ومع تقدمها للوصول الى مستوى أعلى من التنمية ، يجب أن تقبل بالتدريج الالتزامات التي تلتزم بها دول أخرى ، ويجب أن تقبل الوقوف في موقف معين من المنافسة على قدم المساواة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا : يجب أن نحسن الفرص بالنسبة للقطاعات المنتجة في البلاد النامية . وهذه تشكل أهم المجالات لتشجيع الصادرات ، ولكن تعريفات البلاد الصناعية هي عقبة رئيسية . وللقضاء على هذه المشكلة ، وافقت الولايات المتحدة الامريكية على أن تشترك مع بلاد صناعية أخرى في تنظيم التعريفات التفضيلية ، لكي تسمح للبلاد النامية بالوصول الى أسواق البلاد الصناعية .

ويسرني أن أعلن أن برنامج الولايات المتحدة الامريكية سوف يطبق في أول يناير ١٩٧٦ ، وقبل ذلك التاريخ سوف نبدأ في مشاورات عملية لتمكين البلاد المصدرة من الافادة بفرصة التجارة الجديدة في الأسواق التجارية ، فالسوق الامريكي هو من أكبر أسواق البضائع المصنعة للبلاد النامية.

ثالثا : وتمشيا مع اعلان طوكيو يجب أن نكيف قواعد الحواجز غير التاريخية للظروف الخاصة للبلاد النامية ، وفي وضع المعايير الدولية لأساليب مشتريات الحكومات مثلا . فالولايات المتحدة سوف تتفاوض مع البلاد النامية ، وسوف تتفاوض أيضا على أساس الظروف التي تسمح بتقديم اعانات لفترة تهدف لتحقيق اهداف التنمية .

رابعا : سوف نعمل من أجل الوصول الى اتفاق مبكر حول تعريفات بالنسبة للمنتجات المدارية ، وهي المصدر الرئيسي للمكاسب والتقدم العالمي ، وعلاوة على ذلك فان الولايات المتحدة الامريكية سوف تطبق هذه التعريفات على تلك المنتجات في أقرب وقت ممكن .

وأخيرا ، فنحن على استعداد لكي نشترك مع الآخرين في جنيف ، في التفاوض من أجل احداث تغييرات في نظام الحماية في البلاد الصناعية التي تؤيد أو تفضل استيراد المواد الخام على البضائع الأخرى ، وكثير من البلاد لا تفرض رسوما على المواد ، وتفرض رسوما عالية على البضائع المصنعة ، والحماية التعريفية تزداد وتتصاعد مع معدل هذا التصنيع . ولا يمكن أن يكون هناك شيء يحد من نمو البلاد المصنعة في البلاد النامية أكثر من أن تعطي الولايات المتحدة وغيرها الأولوية في مفاوضات جنيف للاقلال من هذه الحواجز .

Digitized by UNOG Library

البلاد المتقدمة عليها التزامات مقابل ذلك ، فالعالم في حاجة الى نظام لا توجد فيه دولة سواء أكانت متقدمة أو نامية تحجب بطريقة تعسفية أو تتدخل في الصادرات العادية للمواد . ذلك لأن أسلوب حرمان البلاد الأخرى من البضائع التي تحتاجها يمكن أن يؤدى الى البطالة ويحد من الانتاج ويؤدى الى التضخم ، لذلك فهو ضار مثل شتى الحواجز التجارية ونحن نحث على التفاوض من أجل القواعد التي تحد من استخدام القيود على الصادرات وهو امتداد منطقي لقواعد الواردات ، وسوف تشترك الولايات المتحدة الامريكية مع الآخرين في التفاوض من أجل الالتزامات الخاصة بالتبادل .

ولكن لا يمكن الحديث عن السلع الا في اطار التجارة لأن بعض المشكلات الخطيرة وعلى الأخص في السلع التي تحتاج الى ترتيبات خاصة . واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى هذا الموضوع .

واسمحوا لي أيضا أن أقول أن وزير الخارجية كيسنجر على حق في تواجده الآن في الشرق الأوسط .

واسمحوا لي الآن أن أعود للحديث عن التصدير والانتاج .

ان صادرات السلع الأساسية أو الأولية أو المواد الخام . تعتبر شيئا حيويا بالنسبة لايرادات البلاد النامية ، فهذه المكاسب يمكن أن ترفع من مستويات المعيشة لهذه الدول بحيث يرتفع عن حد الكفاف كذلك فان زيادة ايرادات هذه الدول يمكن أن يعاون في وضع الخطوات الأولى لتصنيع هذه الدول وتحقق ايرادا من الضرائب للمساهمة في رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية وشتى البرامج الاجتماعية والتنمية في هذه الدول والولايات المتحدة وسائر البلاد تؤيد أهمية هذه السلع .

الا أن هذا الطريق يمكن أن يكون خطيرا في بعض الهيئات ، فبعض البلاد النامية التي لا تصدر البترول تعتمد في صادراتها على سلع أولوية . والملاحظ أن مبيعات هذه الدول من المواد الخام والمنتجات الزراعية لم تنمو بنفس السرعة التي نمت بها البلاد الصناعية ، وكذلك الدول التي تعتمد على السلع الزراعية أساسا وذلك بسبب العوامل الجوية التي تؤثر على الزراعة وأيضا طبقا لنظرية العرض والطلب في الأسواق العالمية ، فأسواق المعادن حساسة بالنسبة لحالة البلاد الصناعية ونتيجة للندرة أو الوفرة في الاستثمارات ، والبلاد النامية تتأثر تأثرا كبيرا من هذه

Digitized by UNOG Library

الدول ، وكذلك أيضا فان ارتفاع أسعار الواردات من الطاقة كانت تشكل ضربة قاضية وتمتص المكاسب التي كانت تأمل أن تحصل عليها ، كل ذلك يمكن أن يجعل من خطط التنمية سخرية .

ولكن مشكلات السلع ليست مشكلة البلاد النامية وحدها ان البلاد المصنعة أيضا هي من أكبر مصدرى المواد الغذائية ، ومعظم المعادن وهبوط الأسعار يضر أيضا بالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول ، وقد تعلمت البلاد المستهلكة درسا قاسيا من زيادة الأسعار الاستهلاكية . ولقد أثر ذلك في ارتفاع حدة التضخم .

لذلك فان البلاد الصناعية والنامية سوف تفيد من الظروف الأكثر استقرارا للتجارة ومن التوسع في القدرة الانتاجية في السلع .

ولقد عرضت حلول عديدة لمنتجي المواد الأساسية مثل جدولة الأسعار ، والاتفاقات الخاصة بالسلع ووسائل أخرى ولكن الوقائع أظهرت التكافل في اقتصادياتنا ، وكذلك الحاجة الى طريقة تخدم المصالح العالمية بدلا من المصالح القومية الضيقة .

وأهم سلعة في العالم بطبيعة الحال هي المواد الغذائية والولايات المتحدة هى من أكبر منتجي ومصدرى المواد الغذائية ونحن ندرك مسئوليتنا ، وقد سعينا أيضا الى أن نجعل التعاون العالمي في انتاج المواد الغذائية مثلا يحتذى به للتعاون في القضايا الاقتصادية الأخرى .

ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية الآن هي زيادة الانتاج الى أقصى حد ، ومن الداخل لدينا اقتصاد زراعي منتعش وأسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين وعلى الصعيد العالمي نحن نريد أن تسود العلاقات القائمة على التعاون وتلبية احتياجات الجوعى في الظروف الحسنة والجيدة .

وبالنسبة لمئات الملايين من الناس فان الأمن الغذائي هو أهم حاجة بالنسبة لهم وبالنسبة للكثيرين يعتبر الأمن الغذائي مسألة حياة أو موت .، وأيضا ، القوت في المجاعات . لذلك فان الهبوط في المحاصيل الزراعية في بعض أجزاء العالم يجعل الحصول على الغذاء مستحيلا في أجزاء أخرى من العالم . ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة كيف يمكن أن تهز أسواق المواد الغذائية الاقتصاد العالمي ، فالتقلب السريع من أسعار السلع الغذائية أضر بخطط التنمية الا أن المجتمع الدولي لا يدعو بعد الى اتخاذ خطوات لتثبيت هيكل الأسواق .

Digitized by UNOG Library

والولايات المتحدة الامريكية تؤمن بأن الطريقة التي تحقق تقاربا عالميا لتحقيق أمن غذائي ، والتي تتضمن عناصر يمكن تطبيقها على سلع أخرى ، يجب أن تسير على هذه المبادئ الأساسية .

ان هذه المشكلة يجب أن تعالج على أساس عالمي وبطريقة شاملة تقوم على التعاون عن طريق المشاورات والتفاوض بين جميع المنتجين والمستهلكين الرئيسيين .

وعلى المنتجين أن يدركوا أن المصالح العالمية تتمثل في استقرار هذه المواد الغذائية وفي الاعتراف بحق المنتجين ان استقرار الاسواق يمكن أن يعطي جهد خاص لاحتياجات البلاد النامية ، وحين يقترن الطلب بالقدرة المحدودة فان المخزون قد يكون أفضل طريقة لتحقيق الأمن بالنسبة للمستهلكين والمنتجين .

وفي مؤتمر الغذاء العالمي الذى عقد في نوفمبر الماضي ، والذى عقد بناء على مبادرة منا ، اقترحت الولايات المتحدة طريقة عالمية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي ، فاقترحنا نظاما عالميا لذلك ، وهو يقضي بخلق احتياطي للمواد الغذائية لمعالجة المواقف الطارئة ، ولقد تقدمت امريكا منذ هذا التاريخ باقتراحات محددة ، وبدأت مفاوضات لتحقيق ذلك ولكن الجهد الدولي تخلف حينما بدا أن المحصول العالمي يقلل من الأخطار المحدقة .

ان حكومة بلادى تعلن اليوم أنه قد حان الوقت لانشاء نظام الاحتياطي في المواد الغذائية وبصفة خاصة وبالتحديد نقترح ان اجمالي الاحتياطي العالمي يجب أن يصل الى ٣٠ بليون طن على الأقل من القمح والارز ، ويجب أن نفكر ما اذا كنا نحتاج الى احتياطي مماثل بالنسبة للحبوب الأخرى .

ان مسئولية انشاء هذا الاحتياطي يجب أن توزع بعدالة آخذين في الاعتبار الثروة والانتاج والتجارة . والولايات المتحدة على استعداد لكي تتقدم بحصة كبيرة في ذلك .

والحصول على هذا الفائض يجب أن تحكمه معايير خاصة مثل الفائض ، وهبوط الانتاج .

والمشاركة الفعالة في هذا النظام يجب أن يكفل لها الارتفاع بمستوى الانتاج . ومن هنا فان هذه المشاركة يجب أن تتضمن تبادل المعلومات وتقديم المساعدة الى البلاد النامية . يجب أن يهدف الى تمكينها من الوفاء بالتزاماتها لكي تشارك في جزء من الاحتياطي العالمي . .

والولايات المتحدة الامريكية على استعداد من اجل انشاء مثل هذا النظام ولتتقدم به الى الامام باقصى سرعة ممكنة ومن ثم يمكن تطبيق نفس طريقة التعاون على سلع أولية أخرى .

Digitized by UNOG Library

ونطبق نفس طريقة التعاون بالنسبة للسلع الأولية الأخرى ، والتي تتأثر بالمثل من التقلب في الأسعار ، وهي ضرورية بالنسبة للاقتصاد العالمي .

ولا توجد صيغة بسيطة يمكن أن تطبق على قدم المساواه على جميع السلع .

لذا تقترح الولايات المتحدة الأمريكية :

أن نبحث ترتيبات جديدة بالنسبة لسلع فرادى على أساس ظروف كل حالة ، وان مخزون هذه المواد يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار،والترتيبات الخاصة بتثبيت الأسعار قد تؤدى الى الاقلال بالأسواق وتحديد الانتاج ، وان الحد من الانتاج يمس الهيكل الاقتصادى فقد يؤدى ذلك الى ازدياد تكلفة رؤوس الأموال بما يضر بالقدرة التسويقية للمنتجين الأساسيين وعلى هذا الأساس فان الولايات المتحدة الأمريكية تقترح التالي بالنسبة للترتيبات الخاصة للسلع :

نحن نوصي بانشاء هيئة تبحث بالنسبة لكل سلعة وسائل رفع كفايتها وهذا هام بالنسبة للحبوب وبالنسبة للنحاس حيث يجب أن تعطى الأولوية لانشاء محفل لاجراء مشاورات بين المستهلكين والمنتجين .

وان أول اتفاقية رسمية عالمية عقدت كانت خاصة بالتصدير وقد شاركنا بطريقة نشيطة في هذه المشاورات وقد فوضني الرئيس فورد أن أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم التوقيع على اتفاقية القصدير وذلك بعد اجراء المشاورات في الكونجرس واقرار ذلك منه .

ونحن نرحب بانشاء مخزون وتجنب تحديد الأسعار وسوف نبقي على حقوق الدول في التخزين لأننا نؤيد هذه الحقوق ونحن نشارك بطريقة فعالة في المفاوضات حول البن ونأمل أن تؤدى الى اتفاقية مرضية جديدة تقلل من التقلبات الجديدة في الأسعار وما يدخل الأسواق من السلع ، وسوف نشترك أيضا في المفاوضات القادمة حول الكاكاو والسكر ، وان الهدف من ذلك هو الاقلال من مخاطر الاستثمار وتقلب الأسعار .

وسوف نؤيد أيضا تحرير صندوق النقد الدولي لتمويل هذا المخزون ، وقد أعلنت من قبل اقتراح وفد بلادى بالنسبة لانشاء نظام تقديم التسهيلات بالنسبة لأمن التنمية وطريقة تثبيت مكاسب البلاد التي تعتمد على التجارة وتؤمن بلادى بالطريقة الفعالة بالنسبة لمعالجة احتياجات السلع ووضع برنامج شامل للاستثمار في المعادن والمواد الأخرى الهامة وهذا أساسي بالنسبة لمصلحة

Digitized by UNOG Library

البلاد الصناعية والنامية ولا يوجد عجز أيضا في المواد الخام وليس من المحتمل أن ذلك سوف يحدث في السنوات أو السنتين أو الثلاثة القادمة ولكن الكفاية في السنوات القادمة سوف تتحدد عن طريق القرارات الخاصة بالاستثمار ونظرا لتعقد التمويل فان المشروعات الجديدة تحتاج الى سنوات عديدة لكي تكتمل وفي بعض البلدان فان مصادر التمويل التقليدية لم تعد موضع الترحيب ولم يعد المستثمرون يهتمون بها كما كان الحال في الماضي .

وان الولايات المتحدة الامريكية تقترح بذل جهد عالمي جديد للتوسع في موارد المواد الخام في البلاد النامية .

ان البنك الدولي والأجهزة التابعة له ومعها الموارد الخاصة يجب أن تلعب دورا أساسيا يستطيع أن تقدم كمية محدودة من رأس المال مباشرة ، ويمكن أن تستخدم الخبرة التكنولوجية والادارية وذلك للحصول على موارد من المواد العامة والخاصة،ويمكن أن تقوم بعمل وسيط بين الحكومات المضيفة وأن تكون صلة بين الجهود الخاصة والعامة ، وان البنك الدولي يمكن أن يقدم القروض بالنسبة للحكومات لسد احتياجات بعض البلدان .

ويمكن أن تنضم الجهود القومية مع المؤسسات الدولية ، ويجب أن يهدف البنك الدولي الى تعبئة (٢) بليون من الدولارات في رأس المال الخاص والعام سنويا وبالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تساهم وتؤيد بطريقة نشيطة صندوق الضمان الجديد للموارد الطبيعية وهو يشجع استكشاف المعادن على الصعيد العالمي وهو أحد أسس التنمية الاقتصادية .

وخامسا وأخيرا بالنسبة للدول الأكثر فقرا أو أفقر الدول فان أى استراتيجية للتنمية يجب أن تكرس اهتماما خاصا الى احتياجات أفقر البلاد .

ان مصير بليون نسمة نصف العالم النامي وربع سكان العالم سوف يتأثرون مما نفعله أو لا نستطيع فعله في الأربع سنوات القادمة فان دخل الفرد في أفقر البلاد أقل من الحد الأدنى اللازم للتنمية وقد هبط أخيرا في تلك الدول وأصبحت صادراتها تركز على قطاعات أكثر ديناميكية وهي التي تتأثر نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبعض الواردات الأخرى ومهما نتحمل فان هؤلاء القوم هم الذين تحملوا أكثر ، ومهما كانت المشكلات التي نعاني منها فان المشكلات الضخمة التي يعانون منها أكثر ، وعلى هذا الأساس فان القرارات التي نتخذها سوف ينعكس أثرها عليهم .

Digitized by UNOG Library

هذا التحدى وسياسات الكتل والتصارع بين الايديولوجيات لا يمكن أن يكون هناك اقتصاد عالمي عادل مالم يقم على مبدأ أساسي هو التعاون لرفع مستويات أفقر الدول الى مستوى معقول .

ولهذا التحدى بعدان :

يجب أن ننظر الى الأمن الاقتصادى ونعمل على القضاء على المعاناه ويجب أن نعطي الأفضلية لاحتياجات هذه البلاد وذلك للأسباب الآتية :

أولا : فالأمن يعني دعم ميزان المدفوعات بالنسبة للبلاد الفقيرة خلال سنوات المعاناه وبالنسبة لهم فان الانكماش العالمي له أثر ضار ومع ذلك فان هذه البلاد لا تستطيع الحصول على رؤوس الأموال واذا حصلت على الموارد القليلة منه فان ذلك يكون بسعر فائدة مرتفع مما يزيد من مشكلاتها عند دفع ديونها .

ومن أجل تقديم المساعدات في ميزان المدفوعات لهذه الدول فان الولايات المتحدة الامريكية اقترحت انشاء صندوق ائتمان يبلغ رأس ماله ٠٠٠ ٢ مليون دولار بالنسبة لاغاثة هذه الدول ورغم أن هذه الاقتراحات وجدت تأييدا كبيرا الا أنه تعسّر تنفيذها للخلاف حول بعض القضايا الدولية مثل دور الذهب في النظام النقدى العالمي والولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودا ضخمة للتقدم في هذا المجال واذا قابلها الآخرون بنفس الروح يمكن أن نتوصل الى اتفاق دولي حول صندوق الائتمان .

Digitized by UNOG Library

ثانيا : فان الامن يتطلب مكاسب مستقرة من الصادرات . والطريقة الجديدة التي نقترحها اليوم لتثبيت المكاسب يمكن ان تحقق امنا اقتصاديا جديدا في صورة قروض ومنح للبلاد الفقيرة .

ثالثا : فان الامن معناه توفير مايكفي للمعيشة . ويجب ان يكون هناك تعاون حقيقي حول المواد الغذائية .

وقد حدد مؤتمر الغذاء العالمي هدفا هو عشرة ملايين طن من المواد الغذائية السنوية وفي هذه السنة المالية فان ميزانية المساعدة الغذائية للحكومة الامريكية تبلغ حوالى ٦٠ مليون طنا من الحبوب — ٦٠ في المائة من هدف العالم وزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن العام الماضي . وعلى المنتجين الآخرين ايضا ان يقوموا بواجبهم . وهنالك اولوية اخرى في افقر البلاد هو ان نقلل من وسائل الخسارة في بعض المحاصيل نتيجة لعدم كفاية طرق تخزين ونقل ومقاومة الآفات . وهناك وسائل بسيطة غير باهظة التكلفة . والاستثمارات في هذا المجال يمكن ان يكون لها تأثير كبير على المعروض من الغذاء العالمي . والوفورات التي تتحقق من ذلك يمكن ان تساوى اجمالى المساعدة الاقتصادية . لذلك فنحن نحث منظمة الاغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للعمل على ان تقلل الى النصف مايفقد بعد الحصاد قبل عام ١٩٨٥ .

واخيرا فالامن يعني الصحة الطيبة فالمرض سائد في افقر البلاد . وفي الوقت نفسه فنحن نواجه هذه الحقيقة وهي ان عدد السكان سيتضاعف قبل نهاية هذا القرن . ومن الطرق المشجعة لتناول هذه المشكلات هو تقديم الخدمات الصحية على مستوى المجموعات السكانية ، بالاضافة الى العلاج الطبي وتنظيم الاسرة . والولايات المتحدة الامريكية سوف توسع من حصتها في المشاركة في الجهود الدولية بما في ذلك التعاون مع منظمة الصحة العالمية . ونحن نحث سائر الدول على ان تساعد على ذلك .

ان البرنامج الخاص بتحقيق الحد الادنى من الامن الاقتصادى سيحل جزءا فقط من المشكلة . ويجب ان نساعد افقر الامم على ان تنطلق من جمودها الحالى وان تتحرك نحو النمو الاقتصادى ، وهذا يعني قبل كل شيء انه يجب ان تعطى معاملة تفضيلية في الوصول الى مصادر رؤوس الاموال فهي في حاجة الى التكنولوجيا وهي في حاجة الى التمويل وان تتوفر لديها المقدرة المحدودة على ان تدفع دينها .

Digitized by UNOG Library

ان هذه البلاد يمكن ان تكون دولها منتجة . وجميع الامم التي تتوفر لديها القدرة المالية يمكن ان تشترك في هذه المسؤولية . وسوف نقوم بدورنا في هذا المجال . ان اكثر من ٧٠ في المائة من مساعدتنا للتنمية تذهب للبلاد ذات الدخل المنخفض . واكثر من ٦٠ في المائة من المساعدة هذا العام ستخصص للمواد الغذائية .

ان الاحتياجات المالية الخاصة بالبلاد الفقيرة يمكن ان تتم عن طريق التوسع في اعطاء القروض بسعر فائدة منخفض . ان الاتحاد الدولي للتنمية التابع لمجموعة البنوك الدولية هو جهاز اساسي لم تظهر بعد امكانياته الكبرى بكاملها . وبعد مشاورات في الكونجرس فان الولايات المتحدة سوف تنضم الى الآخرين لتعويض موارد الاتحادات الدولية للتنمية ، وذلك بشرط ان تسهم البلاد المصدرة للبترول مساهمة كبيرة .

وكاستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية فان البلاد الافقر يجب ان توسع من انتاجها الزراعي ، لان المساعدة الغذائية الخارجية لا يمكن ان تفي باحتياجاتها . ان الهوة الحالية بين ماتحتاجه الدول النامية وبين مايمكن ان تنتجه تقدر بخمسة عشر مليون طن . وطبقا لمعدلات النمو الحالية فانه من المنتظر ان تزداد الفجوة لتصبح مثلى او ثلاثة امثال الفجوة الحالية . ان فشلنا في مواجهة هذا التحدى سوف يدفع العالم بأسره الى عجز كبير والى اسعار اعلى .

ان البرامج التقليدية الثنائية لدفع الانتاج الزراعي لاغنى عنها ، وقد طلب الرئيس فورد من الكونجرس ان يوافق على مضاعفة المساعدة الزراعية الثنائية بحيث تبلغ ٥٨٢ مليونا من الدولارات . ونحن نطلب من الدول الغنية ان تزيد من مساهماتها .

وواضح اننا في حاجة الى برنامج كبير للتعاون الدولي كما اننا في حاجة الى مزيد من البحوث لزيادة الانتاج الزراعي والاستفادة من المخصبات الزراعية وايجاد وسائل افضل لادارة المزارع. ان المساعدة التكنولوجية وتبادل المعلومات مطلوبان للتدريب والتقدم التكنولوجي . كما ان نظما افضل للتحكم في مصادر المياه والنقل وادارة الاراضي مطلوبة لكي تستفيد البلاد النامية من مواردها الكبيرة من الاراضي والمياه والموارد البشرية .

ولتعبئة الموارد الجديدة لهذه الاهداف فان الولايات المتحدة الامريكية تقترح ان تنشئ في وقت مبكر صندوقا عالميا جديدا للتنمية الزراعية . وقد طلب مني الرئيس فورد أن اعلن انه سوف

Digitized by UNOG Library

يطلب التصديق على مساهمة مباشرة تبلغ ٢٠٠ مليون من الدولارات لهذا الصندوق بشرط ان يسهم الاخرون في تحقيق هدفنا المشترك وهو على الاقل بليونا من الدولارات .

ان الصندوق العالمي للتنمية الزراعية يمكن ان يكون المصدر الرئيسي لرأسمال جديد لكي نحل به المشكلات الحادة التي تعاني منها افقر البلاد . والولايات المتحدة تحث المجتمع الدولي على ان يقدم التاييد السريع لذلك .

والان فاننا سنتحدث عن البعد السياسي في كل مجال من المجالات التي تحدثت عنها - الامن الاقتصادي ، النمو ، التجارة ، السلع واحتياجات افقر الدول . فالبلاد النامية نفسها تحتاج الى تاثير اعظم على القرارات التي تؤثر على مستقبلها فهي مطالبة بدور اكبر في المؤسسات والمفاوضات التي يتطور في اطارها النظام الاقتصادي .

وتؤمن الولايات المتحدة الامريكية بان المشاركة في اتخاذ القرارات العالمية يجب ان تتم على اوسع نطاق وباسم العدالة والفاعلية . ونحن نعتقد انه يجب تطبيق المبادئ الاتية :

ان عملية اتخاذ القرار يجب ان تكون عادلة . وليست هناك دولة او مجموعة من الدول لها قوة مطلقة في المجالات الاساسية المتعلقة برفاهية غيرها من الدول . وهذا المبدأ صحيح بالنسبة للبترول وينطبق ايضا على التجارة وعلى التمويل .

ان اساليب المشاركة يجب ان تكون واقعية . ويجب ان نشجع على بروز مجموعات تشترك في المصالح بين الامم سواء كانت متقدمة او نامية ، منتجة او مستهلكة ، غنية او فقيرة . والتنوع في المصالح القائمة الان يجب ان تطغى عليه نظم التكتلات لان الاتفاق الحقيقي هو الذي يستطيع ان يولد العمل الفعال .

Digitized by UNOG Library

عملية اتخاذ القرار يجب أن تستجيب للتغيرات ، وحول كثير من القضايا فان البلاد النامية لم يكن لديها صوت يعكس دورها ، وهذا يتغير الآن ، ان المبادئ التوجيهية بالنسبة لهيئتين ناجحتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث نجد أن حصص الانتاج من البترول سوف تتضاعف ، ان الحقائق الاساسية مثل حجم الاقتصاديات والمشاركة في التجارة العالمية يجب أن يكون لها ثقل كبير .

وأخيرا فان المشاركة يجب أن تتكيف مع القضايا الحالية ونستطيع أن نستفيد بطريقة مفيدة من كثير من المؤسسات والاجراءات القائمة في بعض الحالات ويجب أن نسعى الى اتفاق عريض في الهيئة العالمية كما نفعل هذا الاسبوع ، في هذه الجمعية ، وفي بعض الحالات فان المفاوضات يمكن أن تركز بطريقة أكثر فعالية في محافل أكثر تحديدا مثل الحوار المقبل بين المنتجين والمستهلكين ، وأخيرا فان القرارات يمكن أن تعالج في هيئات متخصصة ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتخاذ اجراءات فعّالة في الهيئات الاقليمية .

ويرتبط مع مناقشاتنا هنا ، تحسين نظام الامم المتحدة نفسها حتى تستطيع أن تفي بالتزامات الميثاق .

وان تستخدم المؤسسات العالمية من أجل تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعي لكافة الشعوب .

ونحن نرحب بتقرير السكرتير العام لتشكيل لجنة من ٢٥ خبيرا لاصلاح هيكل الامم المتحدة ، وسوف ننظر بجدية في توصياتها . وفي رأينا فان تحسين الامم المتحدة يجب أن يتضمن ترشيد برنامج المساعدة والعناية بالقيادة داخل السكرتارية العامة ونظام الأمم المتحدة ، وكذلك تحقيق الانسجام في النظام الاجتماعي واجراءات استشارية أفضل لضمان الاتفاق الفعّال بين الاعضاء التي تشترك باهتمام في موضوع معين وخلق نظام للتقييم المستقل لتطبيق البرامج وتنفيذها .

وتقترح الولايات المتحدة الامريكية أن يخصص عام ١٩٦٧ كسنة لاستعراض نظام الامم المتحدة بأسره ويجب تحديد لجنة من بين الحكومات في هذه الدورة لكي تبدأ فورا في وضع التوصيات التي يمكن أن تنفذ في الجمعية العامة في دورة عام ١٩٧٦ . ونحن نعتبر هذه المسؤولية ذات أولوية .

لقد بدأت اليوم بالكلمة التي قلتها وهو أن تتاح لنا فرصة لتحسين حال البشر ، وهذه

Digitized by UNOG Library

الحقيقة في حد ذاتها تشكل تحولا غير عادى في ظروف البشر ، وأن تصور الانسان عبر التاريخ كان محدودا بظروف تغيرت الى حد بعيد الآن ، فلم نعد نقتصر على ماناداى به ماركس " ملكة الحاجة " فقد كانت الحالة دائما على أكثرنا حكمة هم الذين فهموا قدرة على تشكيل الواقع .

والاجراءات أو الخطوات الآن ليست محدودة فقط باجراءات تكنولوجية ولكن باراد تنا السياسية ، اذا كانت الامم المتقدمة تفشل في الاستجابة الى التغيير واذا كانت البلاد النامية تختار الخطابة على الواقع فان الهدف الكبير سوف يغرق وسط فشلنا المشترك .

وان الخطب التي سوف تلقى هنا سوف توضع الى جانب الاعلانات التي أعلنت في عقود في هذه المنظمة حول هذا الموضوع والتي دفنت في أرشيف النسيان .

ولن نكون جميعا هنا لولا أننا نؤمن بأن التقدم ممكن ولازم وضرورى ، لقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية برنامج عمل ونحن على استعداد لكي نسهم أن نقابل بروح مماثلة .

وقد اقترحنا خطوات لتحسين الاساس الاقتصادى وذلك لحماية الاقتصاد العالمي وخاصة في البلاد النامية ضد الدورات القاسية التي خربت كثيرا من الصادرات .

وقد اقترحنا اجراءات عديدة لتحسين فرص البلاد النامية للوصول برؤوس الاموال والوصول الى التكنولوجيا الجديدة على الطريق الزراعي في النمو .

وقد اقترحنا تحسينات هيكلية في منظمتنا العالمية على أساس أن تحصل الدول على فرصة عن طريق التجارة .

وقد اقترحنا طريقة جديدة لتحسين ظروف التسويق في المواد الغذائية ، والسلع الاساسية الاخرى والتي تعتمد عليها اقتصاديات البلاد بل حياة الملايين من الناس .

ولقد اقترحنا أساليب محددة لكي نقدم المساعدة لاحتياجات التنمية في أفقر البلاد .

وحكومة بلادى لا تقدم هذه الاقتراحات في صورة احسان ، ونحن نعلم ان الاقتصاد العالمي يغذينا جميعا ، ونحن نعلم أننا نعيش على كوكب يتقلص ماديا وأدبيا وعلى ذلك فان مصائرنا مشتركة .

يبقى بعد ذلك أشياء عظيمة علينا أن نقوم بها ونستطيع أن نقول مرة أخرى الى الامم المتحدة . ولقد استمعنا الى اصواتكم ونحن نعترف بآمالكم وسوف نشارك جهودكم ، ونحن نلتزم بنجاحنا المشترك .

Digitized by UNOG Library

السيد رومور (ايطاليا) (الكلمة بالايطالية) السيد الرئيس ، انه ليسرني سرورا كبيرا أن أبدأ حديثي موجها تحياتي ، ليس فحسب باسم الحكومة الايطالية ، بل أيضا باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي ترأسها ايطاليا لفترة الستة أشهر الحالية ، ان تلك التحيات وتلك التهنئة لاستمراركم في تولّي منصب الرئاسة الرفيع في الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لهي تحية لشخصكم وتأكيد للصداقة للبلد الذى تمثلوه هنا ، وان الصفات الممتازة التي تتحلون بها سوف تسمح لنا بأن نضفي على مداولاتنا طابعا بناءا . اذا تفرّغت الأمم المتحدة لموضوع الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي فانها تدعو كلّ الدول لأن تدرك ما يكمن خلف الظروف الراهنة المكونة من أزمات اقليمية ومن أزمات في قطاعات مختلفة ، وهي مجموعة من المشاكل الكبيرة التي تقلق العالم وتكوّن مجموعة خطيرة من المشاكل على الانسانية أن تحلّها في تاريخها الحديث .

انّ الشعور بالمشغولية وعدم الطمأنينة والقلق يبدو أنه أصبح من المسائل الدائمة بالنسبة لجميع الأمم في وقت نرى فيه بوضوح علامات الاضطراب العميق دون أن تكون هناك مؤشرات توضّح طريقة السيطرة على الصعوبات الحالية .

انّ الاضطراب الاقتصادى العالمي له آثار ملموسة ومباشرة وهو ضار بالنسبة للعالم أجمع بغض النظر عن البناء الاقتصادى للدول ، وهذه الآثار لها أضرار أكبر بالنسبة للبلد التي لم تتطوّر بعد على الصعيد الصناعي وليس لديها من المواد الأولية ما يسمح لها بمجابهة المشاكل الكثيرة التي تجابهها على صعيد التطور الاقتصادى والاجتماعي .

وانّ تلك الآثار قد أبانت أنّ هناك بعض الظروف التي ان تجاوزناها في ضوء التغيّرات فانها ما تزال عميقة في اطار التبادل وأخوّة التعاقد . ان التقدم التكنولوجي والتقدم الاجتماعي وما أسمي بثورة التطلّعات المتزايدة ، كلّ هذا أسهم عن طريق الأزمات الى تأكيد الارتباط بين اقتصاد كلّ الدول ، وفي هذا الاطار ، فان كلّ العناصر المتّسمة بطابع الزوال الذى يكمن في مظاهر الرفاهية التي لا ضمان لها من اتفاقيات أكيدة ومتوازنة ، أبانت بوضوح أنه ما لم تتخذ مثل تلك الاجراءات ، فان الاتفاقيات التي تضعف من الموقف الاقتصادى للبلاد الصناعية الكبرى تؤثر أيضا على البلاد النامية ، ولابد من أن تكون هناك الموارد الغذائية الكافية والمعونات التي تسمح للبلاد النامية في مجابهة الكوارث الطبيعية وتمدّها بالخدمات الملائمة وتجعل منها مجتمعا متقدما يرتكز على العدالة الاجتماعية والانسانية .

Digitized by UNOG Library

ان التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي ليوضح تماما هذا الأمر ، وهناك فائض من الأموال في البلاد المصدرة للبترول ، وبالرغم من أن هذا الفائض قد نقص من ٦٠ الى ٤٥ مليار دولار ، فانه ما زال مرتفعا ، ولقد استغرق الأمر سنة واحدة للدول الصناعية الكبرى ، لتتمكن من ايجاد توازن بين موازين المدفوعات ، وسوف يكون هناك فائض بسيط في البلاد الصناعية الكبرى ، بينما كان العجز في سنة ١٩٧٤ يصل الى ١٢ مليار من الدولارات ، وان قيمة العجز في البلاد التي تتقدم بسرعة لا يتغيّر ، ولكن العجز في البلاد الأكثر فقرا سوف يزداد وينتقل من ٢٨ مليار دولار في سنة ١٩٧٤ الى ٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ ، وهناك مشاكل أخرى الى جانب هذه المشكلة المالية ، ففي هذه البلاد فان الدخل الاجمالي القومي لم يزدد في سنة ١٩٧٤ ، وطبقا لتقديرات البنك الدولي في تقريره السنوى ، فان زيادة الدخل لن تزيد على ١ ٪ في نهاية العقد الحالي ، ومن السهل علينا أن نفهم الظروف التي يعيش فيها مليار انسان يعانون من معدل مواليد يصل الى ٣ر٥ في الألف تزداد خطورة ، وأعتقد أنه يجب أن تستهدف مداولاتنا ادراك الأمر الآتي : لا يمكن لأى بلد من البلدان ، أو لمجموعة من البلدان أن تغضّ النظر عن الضروريات الموضوعية للتطوّر في البلدان الأخرى ، فان المشاكل الاقتصادية في كلّ الأمم مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا ، وقد آن الأوان لأن ندرك أن الاستقرار في النظام النقدى وأن التبادل والاستثمارات الدولية وأن التوزيع المتوازن للموارد ومن ثمّ الاستقرار السياسي والاجتماعي ، لمن الأهداف المرتبطة ببعضها البعض ، ولا يمكن أن نبلغ تلك الأهداف الاّ اذا كان هناك نظام اقتصادى عالمي جديد أكثر استقرارا وترشيدا وعدالة ، ولا يكفي أن نأخذ علما بهذا الارتباط بل يجب أن نعطي مضمونا لما يؤكّده من مبادئ وأن يكون هناك شيئا جديدا وأفعالا جديدة ، ولنقل كما هو معلوم أنه لابد أن يكون هناك نظام للأمن الجماعي في الميدان الاقتصادى ، وأن نهتم بهذا الأمر على الصعيد الدولي ، واذا أمكننا الوصول الى هذه النتيجة ، فسوف تتاح لنا فرصة دون شك على الصعيد السياسي والاقتصادى ويجب أن ننتهز هذه الفرصة السياسية لأن مسألة التنمية هي من العوامل المؤثّرة في ايجاد التوازن الدولي المطلوب ، وهناك فرصة اقتصادية لأن هناك فائضا من رؤوس الأموال من أجل المساهمة على الصعيد الكمي والنوعي في البلاد الأكثر فقرا ، واذا استعملنا تلك الموارد المالية كما ينبغي فسوف نوجد للبلاد النامية امكانيات بالنسبة للموارد من السلع الرأسمالية والدائمة التكنولوجية التي لابد منها للانطلاق الاقتصادى ، وفي هذا الميدان يمكن أن تكون هناك امكانيات للتعاون على

Digitized by UNOG Library

شكل مثلث ، مما يعطي لتلك البلاد الفوائد الأكيدة ، فلابد من أشكال جديدة للتعاون يتطلبهـا ما هنالك من اشكال جديدة وتعقّد في المشاكل ، فان الحكومة الايطالية على استعداد للمساهمـة في تلك النظم الجديدة ، التي تهتم بها كلّ الاهتمام في الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة

ان التشابك بين المشاكل في اطار الواقع الاقتصادى الحالي يطلب فرض المجابهة وقبـــول التعاون ، على الصعيد الاقتصادى ، وأن نختار التعاون بدلا من المجابهة وأن نقبل الشـــروط الموضوعية التي تجنبنا المجابهة وتسمح لنا بالتعاون ، ويجب أن يكون هناك دفع للموارد صـــوب البلاد النامية وها هي الشروط المنطقية : أولا ، يجب أن يكون معدل النموّ في البلاد الصناعيـة مرتفعا بحيث يمكن من ألاّ يؤثر ذلك النقل على تلك البلاد ، ومن ثم يبطيء من التطور الاقتصـــادى العالمي ، ثانيا ، يجب أن يكون هناك اشراف فعّال على الظواهر التضخمية التي تؤثر على الاقتصاد الدولي فيما يختص بالتعاون الدولي ، ان الشروط سوف تصبح أهدافا للمنظمات الدولية ، وبعبارة أخرى يجب أن نتجنب أن يكون المورد مركزا على بعض المناطق المتميّزة وأن يكون نقل الموارد مجرد عمليات اسمية ويجب أن نؤكد استقرار واستمرار التنمية ، وعلينا أخيرا أن نعدّ الوسائل التي تمكّننـا من ايجاد استقرار في الأسعار الدولية ، ولا يمكن لشيء أن يؤثّر مثلما يؤثّر التضخم على البـــلاد الصناعية ، ومثلما يؤثر على البلاد الفقيرة ، فبالنسبة للبلاد الصناعية هناك خلخلة على الهيكـــل الانتاجي ومؤثر بالنسبة للبلاد الفقيرة ، فيدخل الاضطراب في التبادل وفي ميزان المدفوعات ويقلـل من الاحتياطي القليـــل ، ويؤثر على كل المجتمع الدولي اذ يزيد من عدم التوازن ومن عدم التركيزات الحالية ، ويجب أن نصل الى النتيجة الآتية : اما أن يتمكن المجتمع الدولي من تجميد كلّ الجهود من أجل تضافر كل الجهود ، ويستفيد من الواقع الحالي ، ليدفع قدما التطور الاقتصادى المطلوب ، واما فسوف نجابه عن طريق العمل المنفرد تمزقات لا يمكن معالجتها على الصعيد الاقتصادى والاجتماعي وسوف نفكك المجتمع الدولي في نفس الآن .

لقد تحدثت عن الارتباط العميق بين المشاكل الاقتصادية على الصعيد الدولي وقلـــت ان هذا الارتباط يتضمن ضرورة التعاون وقلت ما هي شروط التعاون ، والأهداف المباشرة ، وعلىّ أن أذكر هنا بعبارات أعمّ ما هي الأدوات المطلوبة لهذه السياسة ، وان اختيار تلك الأدوات لـه أهمية كبيرة ليس فحسب بالنسبة للمنهجية بل أيضا بالنسبة للاجراءات وبالنسبة للمضمون ، واذا أردنا

Digitized by UNOG Library

تنمية عامة ومتوازنة وأن نتجنب من جهة التركيز ومن جهة أخرى التباين لايمكن أن تكون هناك أدوات متضاربة ، ان النظم الحالية لها من الاضرار ما بيّنته مجموعة الخمسة والعشرون مثل تعدد المنظمات الدولية والصناديق الخاصة وعدم التنسيق بين بعض منظمات الأمم المتحدة وتفتيت النشاطات الميدانية وعدم وجود بلاد هامة في المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التغذية والزراعة .

وليس لدىّ اقتراحات خاصة أقدمها بيد أنني أودّ أن أؤكد أن مشكلة وسائل العمل المتاحة للأمم المتحدة ، ومن أجل اعادة تشكيل الهياكل مما يتطلبه الواقع الدولي المتغيّر الآن ، ليكوّن مشكلة اقتصادية سياسية عامة ، مشكلة يجب أن نجابهها في حزم في المستقبل القريب .

Digitized by UNOG Library

يجب ترشيد المنظمات الدولية بصفة عامة والتنسيق بين نشاطات المنظمات والهياكل التي تعمل في اطار التعاون الدولي وفي اطار التنمية الى جانب المنظمات التي تعمل في اطار المشكلة النقدية . هذا التنسيق سوف يسهل الجهود التي تستهدف الحد من الفوارق التي توجد بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

السيد الرئيس ان موقف الحكومة الايطالية فيما يختص بالمشاكل المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية لهو نفس موقف المجموعة الأوربية التي يشرفني أن أتحدث باسمها بعد لحظات ، وانني أؤكد في نفس الوقت ان الحكومة الايطالية تهتم كل الاهتمام بالمشاكل الخطيرة التي أدت الى أن تجتمع هذه الدورة الاستثنائية مما يتطلب حوارا شاملا بالنسبة لكل هذه المشاكل .

انها لمسؤولية نضطلع بها وفي نفس الوقت نؤكد التضامن الذى يوجد بيننا من أجل التعاون الدولي .

ان الحكومة الايطالية تريد أن تؤكد في هذه القاعة ارادتها في المساهمة في نجاح هذا الجهد المشترك وأكدنا أخيرا هذه الرغبة عندما قاومنا ما طلب من الحد من النشاطات الاقتصادية أمام زيادة أسعار البترول وتأثير هذه الزيادة على الاقتصاد الايطالي ولا سيما فيما يختص بالمواد الأولية ، وتأثير تلك المواد في اطار هيكلها الاقتصادى ، وان الحكومة الايطالية سوف تستمر في المساهمة في العمل من أجل البلاد النامية ومن أجل التفاهم الدولي الواسع النطاق من أجل التعاون الاقتصادى الشامل على أساس عمل نعيد النظر فيه آخذين في الاعتبار الواقع الجديد للعالم الحالي .

سوف استمر في حديثي متحدثا باسم المجموعة الاقتصادية الأوربية ودولها الأعضاء التسع ويوصفي رئيسا لمجلس هذه المجموعة . وفي الاعلان الخاص بالأمم المتحدة الذى أقر في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٥ والذى سبق أن نشر باعتباره وثيقة رسمية للأمم المتحدة . فان رؤساء الدول والحكومات للدول التسع أكدوا أن للدول التسع نفس الطابع ونفس السمات ، فقد أكدوا رغبتهم في أن يلعبوا دورا هاما وبناء في اطار الأمم المتحدة من أجل أوسع تعاون ممكن .

ان هدف المجموعة والدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية الحالية هو بلوغ تقدم ملموس في اطار هيكل متوازن وعادل للعلاقات الاقتصادية الدولية ودعم موقف البلاد النامية في اطار اعادة

Digitized by UNOG Library

النظر الذى نقوم به والخاص بالعلاقات الاقتصادية الدولية .

اننا نريد ايجاد اتجاهات ملموسة جديدة ندعو فيها كل الدول للتفاوض من أجل ايجـــاد عمل دولي جديد يطبق في أقرب وقت ممكن . بطبيعة الحال ان الأمر الخاص باتجاهات جديـــدة حيث أن الحلول النهائية سوف تتحدد معالمها في المحافل الدولية المختلفة بعد أن تأخذ فـــي الاعتبار الاقتراحات التي تقدم من أجل الدول الأخرى وبصفة خاصة من مجموعة السبعة والسبعيـــن ونعتقد أن الجدول الزمني يجب أن يتسم بالمرونة ، وأثناء الأعمال التحضيرية لهذه الجمعية أوضحنا موقفنا فيما يختص بالمشاكل المدرجة في جدول الأعمال وأخذنا في الاعتبار رأى البلاد النامية فيمـــا يختص باطار الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وأثناء الاجتماعات الدوليـــة العديدة التي حدثت مؤخرا . ان موقفنا يغطي الميادين المختلفة التي درسناها في اطار اللجـــان التحضيرية وهي خاصة بمجموعة مواضيع متوازنة تستجيب لاهتمامات البلاد النامية وتشكل امكانيات للتقدم في وقت قريب ، ومن جهة أخرى ما تم من اهتمام بمشاكل البلاد الأكثر فقرا ونعتقد أنه لابد من اتخاذ اجراءات خاصة بالنسبة لتلك البلاد الأكثر فقرا .

أما عن طريقة مجابهة المشاكل بصفة عامة فيدخل هذا في اطار تحسين الحالة الاقتصاديـــة في البلاد النامية واشراك تلك البلاد بطريقة متزايدة في التبادل الدولي، بيد أن هذا الاشتـــراك في التبادل الدولي أمر واقـــع الآن .

ونعتقد أن الآثار الاقتصادية والتجارية يجب أن تدعّم بواسطة البلاد الصناعية التي توجـــد هنا على أن توزع المتطلبات المالية على كل الدول التي لها موارد كافية للاسهام في تلك المساعدات المالية ، ومن جهة أخرى هناك بعض الهيئات المالية الدولية يمكن لها أن تسهم في هذا العمـــل ولا سيما عن طريق تحسين وتطوير بعض أساليب العمل الحالية ، وفيما يختص بالمواد الأولية فانـــني أنتهز هذه الفرصة لأؤكد أن المجموعة الأوربية وافقت في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة أن تنظر الى تلك الاقتراحات المقدمة من السكرتارية من أجل برنامج شامل متكامل كأساس مقبـــول لأعمالنا ، وانه موقف يدخل في اطار معالجة عامة على أساس المبادئ والأهداف الآتية :

أولا — أن نشجع اقتصاد البلاد النامية عن طريق الاستقرار فيما يختص بموارد المواد الأولية المصدرة ، وأود أن أوضح أن المجموعة تعمل في اطار اتفاقية "لـومي" وتعترف بأهمية المشاكل الناجمة عن عـــدم

Digitized by UNOG Library

الاستقرار بالنسبة للبلاد النامية التي تصدر المواد الأولية ، ومن جهة أخرى فان اقتصاد هـــذه البلاد يجب أن يدعم ، أى أن نسمح لتلك البلاد أن تحصل على عملات وموارد بالعملات الصعبـة ، وتنوع من مواردها وتصنع موادها الأولية .

فيما يختص بأسعار المواد الأولية فانه من صالح الجميع ولا سيما من صالح البلاد الناميـة المنتجة للمواد الأولية أن نتجنب الذبذبات في الأسعار وأن نحاول جاهدين أن نوجد سعر يلائـم المستهلك والمصدر مما يسمح بايجاد استقرار طويل الأمد بين المستهلك والمنتج ، ولابد أيضا من زيادة الأسواق بالنسبة للبلاد التي تنتج المواد الأولية ، وأن نسمح بالاستقرار أيضا فيما يختـص بالاستهلاك في البلاد المستهلكة لتلك المواد وتطبيق تلك المبادئ سوف يسهل عن طريق تطويـر التبادل الدولي ، ويجب أن يكون هناك مستوى ملائم للاستثمار في قطاعات الانتاج للمواد الأوليـة ويجب أن تكون هناك معاملة تفضيلية بالنسبة للبلاد الأكثر فقرا وان نقترح عدة أعمال تكميلية فـــي الميادين الآتية : فيما يختص بمنع تذبذب الأسعار أذكركم أن المجموعة الاقتصادية الأوربية تشتـرك في تطبيق عدة اتفاقيات دولية وأنها اقترحت في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف للجات أن تكون هناك اتفاقيات خاصة بعدة مواد أخرى .

Digitized by UNOG Library

ان المجموعة على استعداد لأن تدرس المشاكل الخاصة بالمواد التي تشكل مصاعب بالنسبة للبلاد النامية وأن تدرس أفضل الوسائل لمعالجة تلك المشاكل وحتى نمنع تذبذب الأسعار ويمكن أن نلجأ الى عدة أدوات ولا سيما الاتفاقيات الخاصة بالمواد والربط بين تلك الأدوات ، ويجب أن ندرس كل حالة على حدة .

ان تطبيق تلك الحلول يجب أن يؤدى الى الاستقرار في التموين .

أما عن استقرار الموارد الخاصة بالتصدير يجب أن نهتم كل الاهتمام بهذا الموضوع ، ونحن على استعداد للمشاركة في العمل الدولي ، هذا العمل الذى سيحسن من أحوال البلاد النامية التي تنتج مواد أولية ويحسن من وسائل التمويل التكميلي في صندوق النقد الدولي ، ومن جهة أخرى نعتقد أنه لابد من اتخاذ اجراءات خاصة من أجل البلاد الأفقر ، وتطبيق تلك الاجراءات اذا حدث انخفاض في الموارد الخاصة بالمواد المصدره ، أما عن تطبيق تلك الاجراءات فيجب أن يتلاءم وحالة البلاد المعنية .

يجب أن نبحث أيضا على الصعيد الدولي عن الشروط التي تسمح بدعم الامداد والتموين فيما يختص بالمواد الأولية والمواد الأساسية فانني أتحدث هنا عن المواد الغذائية ، فمن البديهي العمل على ضرورة تبادل المعلومات فيما يختص بالعرض والطلب وتحسين ذلك .

وأخيرا يجب أن نهتم بصفة خاصة بتحسين امكانية التسويق واستغلال وتحويل المواد الأولية بحيث يكون لها عائد اقتصادى أفضل .

وأود أن أتحدث الآن عن التعاون التجارى والتعاون الصناعي ، بحيث نتخطى هنا مشكلة المواد الأولية الآن لأنتقل الى الشق الثاني لموقفنا وهو خاص ـ بصفة عامة ـ بالتعاون من أجل التنمية .

وعلى الصعيد التجارى فان المجموعة ترغب في أن تسهم بطريقة بناءة في المناقشات الدولية حتى تحسن بطريقة ملموسة تسويق المواد الأولية ، والمواد المصنعة التي تهم البلاد النامية .

أما عن تعميم النظم التفضيلية فهذا من العوامل الأساسية بالنسبة للتعاون من أجل التنمية وأن المجموعة تؤكد ـ هكذا ـ رغبتها في الاستمرار في تطوير النظام التفضيلي الذى تطبقه ، ونعتقد أن هذا النظام لابد وأن يمتد بعد عام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

ان اعلان طوكيو قد اعترف أن من الأهداف الأساسية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لابد وأن تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية أى أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات تلك البلاد ومواقفها الخاصة ، وأن المجموعة تعمل دون كلل لبلوغ هذا الهدف .

ان تحسين النظام التفضيلي المعمم ونتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سوف يسمح بالتقليل من القيمة المضافة ولاسيما بالنسبة للمواد الأولية المصنعة .

لقد أثبتت التجربة أن أية اجراءات تتخذ بالنسبة للتسويق لاتكفي لزيادة المواد المصدرة للبلاد النامية ويجب اذن أن نتمم الاجراءات عن طريق التدخل بالطرق الملائمة في الميدان التجارى .

كما يجب أن نتمكن من تطبيق حلول عادلة تسمح بعدم اعاقة التصدير .

هناك أيضا ميدان آخر هام وهو ميدان التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا اذ أن الهدف هو المساهمة في تحسين التطور الصناعي في بلدان العالم الثالث بما يسمح لتلك البلاد بالاسهام في توزيع العمل على الصعيد الدولي ولايجاد امكانية للانتاج ، آخذين في الاعتبار المشاكل الخاصة بالعمالة في البلاد النامية وكذلك في البلاد الصناعية أيضا .

وأود أن أقول أنه يجب أن يكون الأمر واضحا تماما أى بالنسبة لنتائج مؤتمر ليما وأؤكد أن المجموعة والدول الأعضاء فيها متفقة تمام الاتفاق على الفقرات الخاصة بالتنمية الصناعية والاعلان الخاص ببرنامج العمل الذى ووفق عليه بالاجماع في ليما .

ان التعاون الصناعي يتطلب التعاون الوثيق بين الشركاء الاقتصاديين ، ونحن على استعداد لدعم التعاون مع حكومات البلدان النامية لاسيما على صعيد التعاون المالي والتقني وكذلك التعاون التجارى من أجل دعم الجهود التي تستهدف التعاون على الصعيد الاقليمي بين البلاد النامية ، وأخيرا من أجل ايجاد التوازن المعقول بين مصالح البلاد النامية ومصالح المؤسسات ونعتقد أن البلاد النامية سوف تتعاون وبلادنا حتى يكون هناك استقرار فيما يختص بالذين يستفيدون من المعونة من الخارج ، واذا كان هناك موقف تعاون عام يمكن أن يكون هناك الكثير من الأنشطة .

Digitized by UNOG Library

أقول هذا على سبيل المثال بالنسبة للتصنيع والتعاون الصناعي وتسهيل العلاقات بين الذين يقدمون المعونة الصناعية والذين يتلقونها وكذلك الحصول على المعلومات الخاصة بوسائل التطوير الصناعي وبالعرض والطلب .

الواقع أن أى عمل يستهدف التعاون الصناعي يسهم في دعم الخدمات الفنية الأساسية، بيد أن هذا الميدان ، ميدان معقد وهام ، ويجب أن يكون هناك عمل محدد ، وأن المجموعة الأوروبية على استعداد للمساهمة في المفاوضات التي تجرى في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل نقل التكنولوجيا ، آخذين في الاعتبار احتياجات البلاد النامية كما يجب أن يكون هناك عمل من أجل الاعلام والتشاور والتأهيل ومعرفة حقيقة الأسواق وبخاصة الصناعية منها بما يسمح للبلاد النامية باختيار ما تحتاج اليه على الصعيد التكنولوجي .

أما الشق الأخير فهو خاص بنقل الموارد المالية ويجب أن نعترف بأهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلاد الفقيرة التي لا تنتج موادا أولية .

أما فيما يختص بحجم المعونة فان المجموعة أكدت رغبتها في الوصول الى تحقيق هدف يصل الى ٧ر٠ في المائة من الانتاج القومي في اطار الاستراتيجية الدولية للتنمية في العقد الاثنتماني الثاني على أن يكون الهدف العام هو الزيادة الفعلية للمعونة الرسمية من أجل التنمية آخذين في الاعتبار الامكانات المالية لمن يقدم تلك المعونة . .

واسمحوا لي هنا أن أؤكد أن المجموعة تزيد من معونتها بشكل حثيث ولا أتحدث هنا عن المساعدات الثنائية لكل بلد من البلدان الأعضاء وذلك برغم الظروف الاقتصادية الصعبة وكذلك الظروف الصعبة فيما يختص بميزانيات الدول .

Digitized by UNOG Library

وسوف أكتفي بأن أذكر ما اتخذناه من اجراءات مالية في اطار اتفاقية لومي والجهد الذي نقدمه فيما يختص بالمعونة من أجل التغذية والمساعدة السريعة التي تقدمها الامم المتحدة طبقا للقرار المتخذ في المجلس في ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٤ مما يؤكد مبدأ المعونة المالية والفنية التي تقدمها المجموعة للبلاد النامية التي تصدر البترول لديها فائض من الموارد المالية الهامة ، ولنأخذ علما — بكل سرور — أن جزءا من تلك الموارد موجه الى تنمية البلاد النامية ، وأن هناك — كذلك — الوسيلة الهامة التي ذكرتها وهي التعاون بطريقة المثلث . ويجب أن تكون هناك أسس تسمح بتأسيس تلك المعاونة على قواعد متينة ، وأن نهتم كل الاهتمام أيضا بنقل الموارد المالية بشروط طيبة بالنسبة للبلاد النامية ، على أن ندرس على حدة كل مشكلة من مشاكل البلاد النامية ولا سيما فيما يختص بالديون وطريقة معالجة مشكلة الديون . بيد أنه فيما يختص بمنح المعونة فان المؤتمر الدولي للتغذية أوضح أهمية اعطاء الأولوية لزيادة الانتاج الخاص بالمواد الغذائية في البلاد النامية حتى نجابه مشكلة الجوع ، ونظرا لما هناك من متطلبات ملحة حاليا فسوف تستمر المجموعة في اعطاء المعونة الغذائية طبقا للأهداف التي أقرها مؤتمر روما .

وبالنسبة لوضع نظام انتقالي للتمويل ، فاننا نوافق على رأى البنك الدولي للانشاء والتعمير، أى أن يكون هناك نظام انتقالي للتمويل . ونحن على استعداد أيضا للاسهام في هذا العمل على أساس توزيع مايطلب منا من مساعدة ، وهكذا نقلل من الفوائد التي يجب أن تدفعها البلاد الاكثر فقرا ، وفي اطار نظام المساهمة بتسهيلات النفط ، ونعتقد أنه لابد من الاسراع في المفاوضات الجارية الآن من أجل تحسين نظام النقد الدولي آخذين في الاعتبار مصالح البلاد النامية .

وقبل أن أختتم حديثي أود أن أقول أن اقتراحاتنا تغطي ميدانا واسعا وهي تتضمن العديد من العناصر المتكاملة ، وهناك وثيقة تتضمن كل اقتراحاتنا سوف توزع اليوم ، ونحن على يقين أن تلك الاقتراحات سوف تجيب بطريقة رشيدة على الكثير من المشاكل الملحة الحالية .

واذا أردنا أن نسير قدما ، علينا أن ندرك أيضا أنه لا يمكن أن نحل دفعة واحدة كل المشاكل التي نجابهها الآن . ودون شك هناك بعض المسائل لا نتفق تماما عليها نحن والبلاد النامية ، وكما قلت في بدء حديثي نحن على استعداد للدخول في حوار للوصول الى حل وسط والى رأى نتفق عليه جميعا ويعود علينا بالفائدة . واعتقد أن كلامنا يدرك أن هذا المنهج هو

Digitized by UNOG Library

المنهج الوحيد الذى يسمح باقامة نظام اقتصادى عالمي جديد يقدر له البقاء ، ولا يمكن أن ننتظر بل يجب أن نسير على هذا الطريق محاولين ايجاد حلول للكثير من المشاكل .

ان الارتباط الذى يوجد بين كل الاقتصاديات يجعل كل البلاد سواء أكانت صناعية أم نامية تدرك تماما أهمية هذا التعاون في اطار هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . ونعتقد أن الشروط الملائمة للتقدم الذى نريده جميعا ، ومن أجل السير قدما موجودة حاليا .

سيدى الرئيس

لقد انتهيت من ابانة وجهة نظر المجموعة الاوربية الاقتصادية ، وان ماهناك من جفاء في الارقام ومن تعقد المسائل الفنية الناجمة عن الحالة الاقتصادية الحالية ، يجب ألا ينسينا أن أى رمز فني لا يخفي ماهناك من موقف انساني وواقع انساني . واذا كان الامر خاص بحجم التباعد أو المشاكل النقدية ، فكل هذا يبين أن هناك نوعيات مختلفة للحياة ، وان تاريخ العالم الحديث يبين تماما أن الطابع الأفضل هو الطابع التوحيدى . ان السمة البارزة لتاريخ العالم المعاصر هي التكافل ، اننا نتكافل في جميع النواحي . . . تضامن معنوى عام وانساني يتبادل ثقافات مختلفة ويربط بين الأمم ، وتفاعل بين شعوب لها واقع سياسي واجتماعي في المجتمع الدولي وفي داخل مجتمعها . ان التوازن الاقتصادى الدولي يعني الاستخدام المتوازن الذى بدونه فان كل المجتمعات سوف تحرم من الشروط الاساسية التي تسمح لها بالتطور من أجل تنمية الشخصية الانسانية . . . . وعبر التوازن الاستراتيجي الهام والاساسي هناك توازن لا يمكن بلوغه عن طريق الضغط ، بل عن طريق الاجماع . وهذا يعني الترابط بين الدول وبين الثقافات ، ولقد تركت الثقافة جانبا حتى الآن ، وذلك الامر اساسي اذا أردنا للعالم أن يستجيب لما هو مطلوب على الصعيد المعنوى للانسان . وان المناقشات التي تجرى هنا انما هي مخصصة لهذا الموضوع الأساسي . وبالنسبة للامم المتحدة وامكانية العمل من أجل السلام ، وان تطوير الهيئات الدولية لا يمكن أن يترك جانبا هذا الامر لان التوازن العالمي يتغير ، أما اذا كانت هناك فوارق على الصعيد السياسي فيجب ألا يضعف من التعاون الاقتصادى واذا أمكن أن نجد اساسا سليما لمعالجة مانعاني منه الآن ، ونعد سياسة اقتصادية عامة ونحدد معالم المنهج المطلوب فسوف نعطي للدول المختلفة دورا جديدا تلعبه .

Digitized by UNOG Library

السيد الرئيس

ان الدول الاحدى والخمسين التي وقّعت على ميثاق الامم المتحدة في سان فرنسيسكو لـــم تتجمع في اتحاد ــ كما يقول الميثاق ــ يجنب الأجيال المقبلة آفة الحرب .

Digitized by UNOG Library

والآن نحن ١٣٨ دولة أعضاء في المنظمة الدولية ، وسوف تنضم دول أخرى لنجعل هذه المنظمة منظمة أكثر عالمية تمثل اتفاقا اجتماعيا ضد البؤس والجوع ، ضد المرض والجهل ، ضد الظلم والاضطهاد ، ضد اذلال الذات البشرية . ونحن على يقين أن عملا مشتركا يدعم برغبة سياسية أكيدة والتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس من الواقعية واضح المعالم ، قد يمكننا من تغيير الواقع الحالي وتخطي الأزمة الحالية وايجاد فرصة لا مثيل لها للانسانية جمعاء حتى تسير قدما وبخطى واسعة وحتى نوجد مجتمعا جديدا أكثر ثراء على أساس الحرية والمساواة والعدل .

السيد مانويل بريزجربرو (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : باسم وفد فنزويلا أود أن أعبر عن امتناننا وارتياحنا لأن نراكم مرة أخرى رئيسا لمداولات هذا الاجتماع الهام .

ان أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي بدأناها اليوم يجب أن تدخل في الاطار الذى وضعه المجتمع الدولي في شهر مايو عام ١٩٧٤ عندما اجتمع في نفس هذه القاعة ووافق على الاعلان وبرنامج العمل الخاص بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد . لقد مضى أكثر من عام شكل فترة انتقال أكدنا خلالها ثقتنا بالنسبة لأهمية هذه المبادئ وبالنسبة لأن الدورة السادسة غير العادية كانت مناسبة ملائمة لكي نبدأ الطريق الذى سوف يساعدنا على التغلب على الفترة الحرجة التي نمر بها في الوقت الحاضر . اننا نفهم مخاوف انتقادات البعض ولكننا نشعر بالارتياح في نفس الوقت ، اذ نرى أن بعض الأوساط في بعض البلاد قد انضمت الى هذه الأفكار ، وعندما نفهم أن العالم الثالث لا يحاول أن يرغمنا على المسيرة ولكن يود أن يتوسّع في نفس هذه العملية حتى نسير جميعا على وتيرة واحدة من أجل انشاء هذا النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان التغير لا مناص منه ويفهم الجميع ذلك ، ولا يمكننا أن نستمر في مسيرتنا الى الوراء . ان الظروف ملائمة لتوجيهنا بطريقة نهائية الى الأهداف التي وضعناها لأنفسنا . ان هذه المهمة لمسؤولية تقع على عاتقنا جميعا ولكن الذين يتحملون المسؤولية الأكبر هي الدول المتقدمة التي تكدست لديها الثروات خلال الأعوام ، ولذلك لديها امكانيات عمل أكبر في اطار العالم الثالث ، ونحن دول الأوبيك مدركون للدور الذى يقع على عاتقنا كما يتضح ذلك في بيان الجزائر. واذا كانت

Digitized by UNOG Library

الدول المتميزة ليس في امكانها أن تعيد تشكيل هذه الامكانيات أو هذه المميزات ، فان عليها أيضا أن تولي اهتماما كبيرا من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد يشكل واقعا كما ورد في اعلان وبرنامج العمل الذى يضمن فوائد للجميع على أسس دائمة . ان مثل هذا العمل الضخم لهو مصدر للتشجيع يمكن أن نشعر من خلاله بالارتياح بالنسبة للأجيال المقبلة ، وذلك وفقا لحجم الانسان الحقيقي . ونحن نبذل الجهود في فنزويلا من أجل أن نجعل في بلادنا هذا النظام الدولي الاقتصادى الجديد واقعا بالرغم من أننا مدركون بأنه قد تبقى أمامنا جهود جمة يجب أن نبذلها لتصحيح الأوضاع الشاذة التي نجمت عن طريقة حياة انسانية محدودة . لقد التزمنا بأن نستعيد من قبل دولة فنزويلا بالامتيازات النفطية التي مازالت بين أيدى الشركات الاحتكارية ، ليس لصالح الأقلية وانما لصالحنا جميعا . وفي العام الماضي بدأنا في اتخاذ الاجراءات التي تهدف الى أن نستعيد سيادة فنزويلا على مناجم الحديد مما أدى في شهر ديسمبر الماضي الى اصدار القرار الذى ينص على أن دولة فنزويلا تحتفظ لنفسها بحق استغلال صناعة الحديد . كذلك اتخذنا اجراء حاسما وهاما وهو أن نتولى كافة أنشطة الصناعة النفطية ، ومنذ ثلاثة أيام أعلن رئيس الجمهورية القرار الذى يحفظ لحكومة فنزويلا صناعة وتجارة مواد الوقود . وهذان الاجراءان لهما أهمية تاريخية بالنسبة لفنزويلا ، وقد أثبتت بذلك أنها تتحمل مسؤولياتها . ووفقا لقوانيننا القومية وفي أمريكا اللاتينية نحاول تدعيم روابط التضامن في الاطار الاقليمي وشبه الاقليمي .

ان الدول المشتركة في اندين باكت (Andean Pact) تواصل بثقة عميقة تحقيق هذه الأهداف وقد أثبتنا حيوية متجددة بالنسبة لهذه المجموعة عندما وافقنا على أسس البرامج الصناعية المتعلقة بمختلف قطاعات الصناعة البتروكيمائية وصناعة السيارات ، وذلك على مستوى أمريكا اللاتينية وسوف نستثمر في هذا الاطار أيضا من أجل التنمية الصناعية جهودا ضخمة بالنسبة للعلاقات مع الاستثمارات الأجنبية التي تسيطر على هذه الصناعات بمبلغ أكثر من ثلاثمائة ألف مليار دولار في قطاعات يعمل فيها أكثر من مائة وعشرين ألف شخص . واننا مازلنا نواصل جهودنا من أجل الادماج في اطار أمريكا اللاتينية للبرامج المختلفة . وفي بنما اجتمعت بلاد هذه المنطقة منذ بضعة أيام لوضع النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية من أجل النهوض بالمشروعات التي وضعت في اطار البرامج المحددة للمصالح المشتركة ، وسوف يكون ذلك أساسا هاما من أجل تدعيم عملية

Digitized by UNOG Library

الاندماج داخل منطقة أمريكا اللاتينية . واذا كنت قد أشرت الى هذه الأمور فلأنها تشكل بالنسبة لنا عاملا مشجعا لزيادة التعاون بين البلاد النامية مما يؤكد ثقتنا في جهودنا الذاتية وأنه ليسعدنا أن نرى أنه في اطار مختلف الأجهزة التي لقيت بعض النجاح في عملها خلال الأعوام السابقة أضيفت مجموعة جديدة من دول غرب افريقيا ، ونتمنى لها كل النجاح . ان فنزويلا وأمريكا اللاتينية تشعر بتزايد الروابط الوثيقة بينها وبين باقي المناطق في العالم ، ونظرا لشخصيتنا فنحن على استعداد لتدعيم وتوثيق هذه الروابط حتى يعم التضامن العالم بأكمله ، ونحصل عليه بفضل التعاون والتضامن في اطار دول العالم الثالث .

Digitized by UNOG Library

هذا المفهوم الجديد للتضامن الدولي له تعبيره الرائع في الاجتماع الذى ضم رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والذين لم يجتمعوا فقط للدفاع عن مصالح مجموعة دول محددة ولكن لمناقشة كافة المشاكل التي تهم العالم الثالث . ان اعلان الجزائر يحدد السياسة النفطية للأوبك والدور الذى يجب أن تلعبه تلك الدول وفقا لمطالب الدول النامية والتفكير أيضا في اجراءات للتعاون من أجل التوفيق بين مصالح الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، وتحقيق التنمية والاستقرار العالمي على أسس عادلة ومعقولة .

كنت أود أن أقصر كلمتي على هذه الكلمات فيما يتعلق بالأوبك لأنه سبق أن دار الحديث أخيرا حول هذه المنظمة التي يشرفنا الانضمام اليها ، والتي تضم القارات الثلاث في العالم ، ولكن الملاحظات وما قاله وزير خارجية الولايات المتحدة والذى قرأ كلمته السفير (موينهان) قد بعدت عن التحليل الهادئ للوضع الحالي الأمر الذى يدفعني الى تقديم بعض التعقيبات باسم وفد فنزويلا ، فلقد كان من الواجب على هذا التحليل أن يبدأ من السؤال التالي : ما هي الظروف التي أدت الى انشاء هذه المنظمة ، منظمة الدول المصدرة للنفط ، والرد هو أن ذلك يرجع الى تزايد سوق أسعار المواد الأولية وبصفة خاصة النفط من قبل المؤسسات المتعددة القوميات ومن قبل الحكومات التي تتبعها هذه المنظمات .

انني لست الشخص الذى يشيد بهذه المنظمات ولكنها واقع في اطار الاقتصاد القومي ويجب أن نقر بذلك . ان انخفاض أسعار النفط لم يضر فقط بالدول المصدرة ولكنه أضر أيضا باقتصاديات الدول الغنية وكافة الدول الأخرى مما أدى الى تقلبات عنيفة وبصفة خاصة داخل البلاد النامية . اذن ماهو السبب في التأخر المخيف الذى تقاسي منه الدول النامية بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط ؟ ان الرد معروف اننا لا نريد أن نقلل من فوائد الاقتراح الذى تقدم به الامبريكيون أو أن نقدم اقتراحا مضادا له ولكن تغير موقف الدول المتقدمة ، وعلى الأخص في هذا الشأن موقف الولايات المتحدة الامبريكية لا يرجع الى التضامن المتجدد الذى أبدته مع المجتمع الدولي ، أوالى شعور الانسانية حيال الدول الأضعف ، وهي المشاعر التي ظهرت بوضوح في كلمة الدكتور كيسنجر ، ولكن ذلك يرجع أيضا الى المبدأ الذى ظهر في العالم الثالث والذى يرجع الى الاجراءات التي اتخذتها المنظمة والى عوامل أخرى ، منها أن العالم

Digitized by UNOG Library

الثالث قد بدا في موقف قوى يقوم على التضامن النضالي دون أن يبدى أى عداء لدولة معينة من دول المجتمع الدولي ، لقد مضى الوقت الذى كانت فيه أى دولة ، وأيا كانت قوتها يمكن أن تقوم وحدها بما يجب أن تقوم به كافة الدول الأخرى ، ومن هنا فان أى اقتراح يحمل حسن النية فاننا نقبله بكل سرور وسوف يكون محل اهتمام ودراسة من قبل المجتمع الدولي وفقا للأهداف التي وضعها لنفسه ، ولذلك فاننا نود أن يكون نقاشنا حوارا وليس مواجهة .

وفي اطار المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي فان هناك مشكلة المواد الخام وهي مشكلة لها أهمية خاصة فهي المشكلة الرئيسية التي تعني العالم الثالث ، ويتوقف عليها نجاح جهودنا من أجل تنويع اقتصادياتنا بالنسبة لجوانب عديدة أخرى من هذه المشكلة المعقدة وهناك وجهات نظر متضاربة في هذا الشأن .

ان دول العالم الثالث تحاول النهوض بمبادراتها الخاصة وكل ما ترجوه وما هو منطقي هو أن نتعاون جميعا فيما بيننا الدول المتقدمة والدول النامية المنتجين والمستهلكين أيا كانت أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية في هذه المهمة الكبرى ففي داخل دول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هناك برنامج ادماجي له مميزات محددة ونحن عازمون على تأييد هذا البرنامج بكل جهودنا ونأمل أن تشاركنا كافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي .

هناك مشاكل أخرى مثل المشكلة الخاصة بالفوضى وعدم الثقة في المجال النقدى نظرا لعدم وجود أى اتفاق بين الدول المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب الأساسية لهذه المشكلة ، وأن حل هذه المشكلة من جانب آخر لا يمكن ايجاده عن طريق اتفاق بين هذه الدول ولكن يجب أن يراعى مصالح الدول النامية وفقا لمشاركتها الفعالة في البحث عن خطة مرضية للجميع ، والتي يجب أن نشترك جميعا في تطبيقها بنوع الانضباط وروح المسؤولية التي لم تكن موجودة منذ أعوام من قبل الذين كانوا يتحكمون في كل شيء ، وكانت لديهم أكبر السلطات مما أضر بمصالح العالم .

ان رغبتنا يجب أن تتجه الى تحقيق الأهداف الدولية وتتغلب على المصالح الفردية والأنانية والتي كانت سببا في حدوث الأزمات النقدية الدولية الحالية والتي اذا ما استمرت يمكن أن تضر بمهمتنا المشتركة وأن تدفع بنا الى أزمة أكثر خطورة وذات آثار لا يمكن التنبؤ بها .

Digitized by UNOG Library

ان الأزمة الغذائية العالمية والتي من الصعب ايجاد حل لها ، والتي تتطلب وسائل عاجلة وملحة لايجاد الحلول لها على أسس انسانية بحتة لأنها توجد في كافة المناطق وبصفة خاصة في منطقة العالم الثالث .

وبالنسبة لهذا الجانب الأساسي من المشكلة فانه يتوقف على انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي تشترك فيه بلادى مع دول أخرى عديدة .

ولقد استمعنا الى ما قيل من أن الولايات المتحدة تؤيد تماما هذه المبادرة التي قامت بها منظمة الدول المصدرة للبترول في مؤتمر روما بالنسبة لأزمة الغذاء العالمي ونأمل أن يأتي هذا التأييد من قبل كافة دول المجتمع الدولي. ان كافة هذه الظواهر الخطيرة التي أشرت اليها لهي أزمة هيكلية تقتضي اصلاحات هيكلية أساسية وبذلك فقط سوف نتمكن من التغلب على مواقف تثير على ما يبدو المنازعات كموضوع البطالة الذى أضر بجزء كبير من الانسانية ، وبالذات أكثر الدول فقرا والذين يستحقون اهتماما كبيرا من قبلنا .

ان الذين يتحكمون في القوى يعلمون أيضا بأن هذا هو الموقف ولكن في أغلب الأحيان لا يعلمون بصورة فعالة .

أود أن أشير الى تقرير مجموعة الخبراء حول اعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي والاقتصادى ونحن جميعا متفقون على أنه من الضرورى وبأسرع ما يمكن اعادة اصلاح هذا النظام .

وما نريده هو ضمان نظام أفضل .

ان فنزويلا كدولة من دول العالم الثالث تولي أهمية خاصة الى الأدوات والوثائق التي تعطي معونة خاصة الى الدول التي هي في حاجة الى هذه المعونة أكثر من غيرها وأشير في ذلك الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ان أى اصلاح يتم في هذا المجال يجب أن يهدف الى تحسين الوسائل والأدوات اللازمة لكي نستجيب بصورة أكثر فاعلية الى مقتضيات النظام الاقتصادى الدولي الجديد وبذلك فقط سوف نتمكن من ايجاد توازن فعال بين كافة المصالح المعنية وبذلك يجب أن ندرس تقرير مجموعة الخبراء الذى يشكل أساسا مفيدا وملائما لتبادل وجهات النظر ويسمح بالبدء في الاصلاح

Digitized by UNOG Library

الهيكلي في ضوء التوجيه الذى ستوليه اياه الجمعية العامة ، ومع ذلك يجب أن تأخذ في الاعتبار أنه من الضرورى أن يكون لدينا هيكلا طيبا وأن نبذل في سبيل تحقيقه كل العزيمة التي لدينا ، وبتشجيع كل الجهود والمفاوضات في اطار نظام الأمم المتحدة حتى نتمكن من التوصل الى نتائج محددة في اطار محدد أيضا .

اننا لا نؤمن في وجود أغلبية ساحقة كما أننا لا نؤمن أيضا بآلية هذه العملية وهذه الجهود بأن نقول نعم لاحتياجات أو مقتضيات أقلية أيا كانت .

Digitized by UNOG Library

لقد مضى هذا الوقت . والآن هناك شعور في العالم الثالث بحاجة الى التعاون والتوصل الى اتفاق في الرأى من أجل القيام بعمل محدد .

اننا نود ايجاد حلول للمشاكل التي تظهر في هذا المجال بصورة متماسكة ، وعلى أسس جديدة في اطار الأمم المتحدة ، ولكن نظرا للظروف الحالية ، بدا لنا من المفيد أن ننتهز فرصة المبادرة التي قام بها رئيس جمهورية فرنسا من أجل ايجاد حلول في اطار حوار ، هو في مفهومهم يجب أن يتركز على مشكلة الطاقة ، وضم عدد من الدول النامية لتقديم المعونة لها ، وبالذات في اطار المواد الخام ويشمل أيضا الجوانب المالية والنقدية .

ان الدول النامية قد دعيت الى الاشتراك في التمهيد والاعداد لهذا الحوار ، وقد عملت بالتعاون الوثيق فيمابينها مما يسر التعاون مع الدول المتقدمة بالنسبة لطابع وأهمية المؤتمر المتوقع ، ولم تكن هناك روح المواجهة ، ولكن بروح من التفاهم الذى يأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول بما في ذلك الدول النامية والدول الصناعية .

لقد أيدنا زيادة عدد المشتركين حتى يضم المؤتمر أكبر عدد من الممثلين ،وأن يتوصل الى اتفاقية تلزم كافة دول المجتمع الدولي ، اذا لم يتم ذلك في اطار الأمم المتحدة . لذا فاننا نعتقد أن مجالا كمجال المواد الخام يجب أن يكون في نهاية الأمر محل اتفاق ومحل تسويات عملية داخل اطار مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية . ومن البديهي ومن الملائم أن تقوم الجمعية العامة بوضع المفاهيم ، وبقدر الامكان الشروط والوثائق التي يمكن أن تشكل خطوطا عريضة للمؤتمر المقترح ، وسوف تقوم منظمتنا بدراسة النتائج التي سوف يتوصل اليها .

وبالتالي فان الجمعية العامة خلال هذه الدورة الاستثنائية تشكل فرصة طيبة واستثنائية أيضا في هذا الاطار . ويقع على عاتق الجمعية العامة فعلا ، أن تشجع الاستمرار في الاعمال التي بدأت خلال الدورة السادسة الخاصة . لقد عملنا بكل مافي وسعنا ، وبفضل هذه الجهود أمكن احراز بعض التقدم بالنسبة لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب أن نقوم بوضع كشف أولي بالرغم من أن البعض يرون أن ذلك سابقا لأوانه ، بالنسبة للاجراءات المتبعة .

ويجب ألا نتقاعس لأننا لم نتوصل الى أغلبية كاملة واجماع بالنسبة لانشاء هذا النظام الدولي الاقتصادى الجديد ، لأنه بالنسبة لكافة هذه المسائل مازلنا نتبادل الآراء خلال هذه

Digitized by UNOG Library

الفترة الانتقالية الحرجة وخاصة بالنسبة للتحول الهيكلي والاصلاح الذى نلتزم جميعا به ، وذلك لسبب واحد وهو أنه لا يمكننا العودة الى الوراء أو مواصلة عدم الثقة المقلقة التي تحيط بنا .

ولا يجب أن نشك أنه خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة اثبت المجتمع الدولي أن لديه ادراكا واضحا للخطورة المترتبة على النظام الاقتصادى الدولي القديم ، والمجابهة التي يجب أن نقوم بها من أجل قيام النظام الجديد . كذلك أثبت هذا المجتمع أنه على استعداد أكثر وأكثر على احراز التقدم في مجال الأعمال التي بدأت في هذا الشأن . ومايجب أن نراعيه هو أن نستمر بارادة قوية في هذا الطريق ، لأنه الطريق الوحيد الذى يمكن أن نستمر فيه لتحقيق تطلعاتنا المشتركة . وشكرا سيدى الرئيس .

الرئيس : اشكر السيد وزير الدولة للشؤون الدولية الاقتصادية لفنزويلا ، وأعطي الكلمة لآخر المتحدثين في قائمة جلسة بعد ظهر اليوم فخامة السيد مالدوناد واجيرو رئيس وفد غواتيمالا .

السيد مالدوناد واجيرو (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، السيد الأمين العام ، أيها السادة . السيد الرئيس ، ان وفد بلادى يود أن يعبر عن تأييده للرغبات التي تم الاعراب عنها في هذه الجمعية ، من أجل تمني النجاح لمداولاتنا ، وخاصة في هذه الدورة الاستثنائية والتي احتوت موضوعات بالغة الأهمية للبشرية ، وردت في جدول أعمالها ، ونحن نأمل بفضل روح التعاون التي يجب أن تسود ، أن يكون بالامكان الوصول الى اتفاقيات كبيرة ، على أساس واقعي ، وعلى أساس أن تكون قابلة للتنفيذ والبقاء .

Digitized by UNOG Library

ولقد قلتم لنا يا سيادة الرئيس في العام الماضي أنه من الصعب أحيانا البدء في الحوار ، وأن ذلك أصعب من جعله مثمرا ، ويشارككم وفد بلادي هذا الرأي وذلك لأن أهم منجزاتنا كانت أننا اتخذنا الخطوة الأولى لبحث المشكلات الصعبة مع فهمنا أنها تتعلق بموضوعات تهمنا جميعا .

وفي الدورة الاستثنائية السادسة حذرنا السفير بنيتس بألا نتطلع الى الوصول الى نتائج محددة في وقت قصير ، ولكننا نأمل بأنه كان في الامكان خلق شعور بالوعي في الرأي العام العالمي حول حتمية اعادة تشكيل النظام العالمي بما يمكننا من تحقيق ظروف عادلة .

وان وفد بلادي يتطلع في تعاطف الى الجهود التي تبذل للوصول الى اتفاق حول تحسين شروط التجارة وحول التعاون بين النظم الاقتصادية القائمة حاليا وذلك بغية الوصول الى نتائج ايجابية محددة في ثورة اقتصادية يكون هدفها الأسمى تعويض ، تعويضا مجزيا للبلاد النامية على التضحيات الكبيرة التي بذلتها ولكن لا يعني هذا أن هذه الأهداف لا يجب أن تكون مفيدة للجميع لان الثروة التي يشترك فيها الناس هي ثروة تزداد نماءا .

وان ثروة القلة سوف تكون حساسة اذا لم تكن ثروة الاخرين لان الهبوط الاقتصادي هو أول علامة للنظم التي لا تعمل على مساعدة جميع المعنيين بالانتاج على قدم المساواة . وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة استمعنا الى أصوات تنادي باعادة تخطيط شروط التجارة ، وان بلدان العالم الثالث أوضحت موقفها تماما ، وان رئيس وفد تنزانيا مثلا (السيد ماسيلا) أعلن :

" ان اقتصاديات البلاد النامية تتأثر بطرق خارجية ، ومن ثم تبقى تحت رحمة سياسات واجراءات البلاد المتقدمة ، وان بعض السلع الاولية ما زالت تحظى بقدر محدود من فرص الوصول الى الأسواق في حين أن الأسعار تحددها البلاد المتقدمة مستمرة في سياسة تمييزية دون أن تأخذ في الاعتبار القيمة الحقيقية لهذه السلع ." (الجلسة ٢٢٢٠)

واعتقد أنه قد أوضح المشكلة بجلاء هنا وفي الاجهزة الاخرى التابعة للأمم المتحدة وفي كل مكان نستطيع فيه أن نسمع صوت الأمم المتحدة . اذا كان هناك أيضاح تام للعلاقة بين الفقر والتبعية وكان هناك دليل واضح على الحد الأدنى من الأهداف التي يجب أن نتطلع اليها حتى تبدأ شعوب العالم في التمتع بحد كريم من الحياة .

وفي ضوء هذا التشخيص بعدم كفاية العوامل الأساسية للحياة وفي ضوء أماني بلدان العالم الثالث في حد أدنى من العدالة أقول أن وفد بلادي سوف يبذل قصارى جهده لكي يساهم في تقوية

Digitized by UNOG Library

الموقف الموحد الذى اتخذته مجموعة الـ ٧٧ والتي أعدت وثيقة من أجل التفاوض تتضمن العوامل التي لا غنى عنها لتسهيل التنمية لكي تحقق التعاون الاقتصادى بطريقة نزيهة . وان هذا يعتبر من بين أهداف هذا الاهتمام وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٢٧ .

ان موضوع التنمية كان موضوع اهتمام المجتمع الدولي في الاجهزة المختلفة وفي الوكالات المختلفة ولكنه قد عولج بطريقة تكنولوجية وليست سياسية ، ولم يكن هناك حافز كاف لاقناع البلاد لئلا تفكر في التنمية على انها مشكلة معزولة في كل بلد ولا تهم كافة البلدان .

وان هذا يوضح أهمية هذا الدور كما يوضح الاهتمام البادى في الوصول الى اتفاقيات محددة ، ونحن نعلم أن الرغبة في الاجماع تضعف عادة مضمون الوثائق من المفاهيم الغامضة نتيجة أن كل واحد يفسرها وفقا لهواه . وبالرغم من هذه الصعوبات فان العملية التي بدأناها لا عودة منها الى الوراء ، ولا يمكن أن تتوقف نتيجة للضغوط وسوف تجد اتجاهها الصحيح بالخطوات الملائمة.

ويجب أن تفهم التنمية وفقا للخصائص القومية ولكن تقاس بالمعايير الايجابية، وان كل دولة عليها أن تحدد مستوى المعيشة الذى تطلع اليه لان تلبية الاحتياجات الأساسية لا يجب أن يحول بينها وبين النمو الاقتصادى ، وفي رأينا أنه لا يجب أن ننظر للتنمية كبديل للكرامة والاستقلال ولكن يجب أن ينظر اليها على أنها شرط ملائم لتحسين مؤشرات التقدم ، ونحن نفضل الأهداف الكمية التي لا تفسر تفسيرات احصائية ، ونحن نعتقد أننا تجاوزنا مرحلة الربط بين التنمية والنمو لان الأخير يجب أن يستمر وأن يضطرد .

ان الثورة الاقتصادية قد تعتمد على عوامل خارجية في حين أن التنمية الحقيقية يجب أن تحاول الاستجابة الى حركة ديناميكية داخلية تتحكم فيها العدالة الاجتماعية .

وان نمط التنمية الذى نريد أن نعمل على نشره يجب أن يبنى على الموارد الطبيعية والبشرية والاستخدام الرشيد لهذه الموارد وتطبيق الأساليب التكنولوجية المحلية والمشاركة في التجارة العالمية على قدم المساواة ، واقترح تكثيف البرامج الداخلية والحكومية التي تعالج المشكلة المتعلقة بالفقر الذى ما زال سائدا في بعض قطاعات السكان التي تحتاج الى درجة كبيرة من التربية والتعليم والخدمات الصحية والتغذية والعمالة المجزية والاسكان والترفيه وتحقيق الاهداف التي ترضينا بالنسبة للخمسين في المائة فقط . فمن الضرورى مراجعة شروط التجارة حتى تطبق نظرية أجر المثل لنفس العمل .

Digitized by UNOG Library

ان لدينا جدول أعمال تشير بنوده الى أن التنمية والتعاون الدولي هي مفاهيم متكاملة . ان وفد بلادى ، كما قلت من قبل لم يأل جهدا لكي يؤيد بشدة موقف مجموعة الـ ٧٧ . ومن نبل أهدافهم في الوحدة سنؤيد الاقتراحات الخاصة بالتجارة العالمية والتي تعطي تعويضا مجزيا للبلاد النامية في سلعها الأولية .

كما أننا نؤيد المطالبة بتحويل حقيقي للموارد الى الدول النامية . ونحن واثقون من أن الحد الأدنى وهو ١ في المائة من الناتج القومي ، كما وضعه السفير جاليندو بول ، سيأتي قليلا جدا ومتأخرا جدا في وقت أصبحت فيه المشكلات التي نحاول أن نحلها ملحة .

ان نقل الموارد يجب أن يأخذ طريقين . وبطريقة ايجابية يجب أن نعمل على تدبير رأس المال والاستخدام الأقصى للعمالة في تجهيز وتصنيع المواد الخام . ومن ناحية أخرى يجب أن نسعى الى تجنب القلة في ورود رأس المال .

ان غواتيمالا لتؤمن بمبدأ السيادة على مواردها ، وقد انتهجت سياسة التأميم للخدمات العامة والأنشطة التي كانت في ايد اجنبية كالسكك الحديدية والمحاكم والكهرباء والمواصلات اللاسلكية . قد تكون هذه السياسة قد مرت دون أن يلحظ أحد لأنها تمت دون مظاهرة ولذلك فاننا أردنا أن نحمي المصالح القومية . وبالنسبة لاستغلال بعض الموارد الطبيعية كان من الضرورى تدبير رؤوس أموال كبيرة ولم تكن هذه في امكان اقتصادنا ولكن هذا تم على أساس تعاقدى حمى المصالح القومية بشروط أفضل من تلك التي نصت عليها تشريعات أمم أخرى لديها مصادر أكبر وخبرة أكبر في هذا الموضوع .

وفيما يتعلق بانشاء نظام لوضع او اصدار التراخيص لنشاط التعدين في المنطقة الدولية في قاع البحار فان وفد بلادى قد اتخذ موقفا ثابتا في المؤتمر الثالث لقانون البحار ، وركز على الحاجة الى ترشيد مثل هذا الاستغلال حتى تستخدم هذه الموارد لأغراض سلمية ولا تكون عاملا مقلقا في التجارة بما يضر البلاد النامية .

وفي هذا المؤتمر فان وفد بلادى طالب باعطاء الأهمية لمطالب البلاد غير الساحلية التي ليست لها منافذ على البحر لأن موقعها الجغرافي غير موات ويجب أن يكون هذا مدعاة لاهتمام

Digitized by UNOG Library

سائر بلدان العالم . ونحن نواصل الاهتمام بأنه في يومنا هذا الذى أصبح فيه التعاون العالمـــي أمرا ضروريا ليس هنالك أكثر من تسهيل وصول البلدان الى التجارة العالمية عن طريق الطـــــرق البحرية .

ان الطرق والأساليب التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ هي عوامل قيمة من أجل تشجيع ودفـــع التنمية والتنفيذ الفعال للتعاون الاقتصادى العالمي . وبصفة خاصة حينما نفهم العوامل العلميـــة والتكنولوجية وهي على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي ستر كيسنجر هي أقل مايمكن أن يساعـــد على الاسراع بعملية التنمية وبصفة خاصة لصالح البلدان التي تعتمد اعتمادا كليا على الموارد الـــتي حبتها بها الطبيعة .

وفيما يتعلق بالتصنيع فنحن نؤيد الاعلان وخطة العمل في" ليما" ونعتقد انه من الـــــلازم أن نحيلها الى حقائق ملموسة .

وفيما يتعلق بالمجموعات الغذائية والزراعة نعتقد ان مجموعة الـ ٧٧ قد ركزت على اهميـــة ذلك ، وفي هذا الميدان بالامكان ان نؤكد أهمية التعاون الدولي وبصفة خاصة فيمايتعلق بنقـــل التكنولوجيا وتدبير الأموال والجهود التي تبذل في الحفاظ على الطبيعة ومصادر المياه وهي ملحـــة ولاتحتمل اى ابطاء دون أن نعرض البشرية لكي تعاني وخاصة في المناطق التي تتأثر بالمجاعـــات والجفاف .

وفيما يتعلق بالحاجة الى اعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الأمـــــم المتحدة فاننا لا نعترض على الاطلاق على موقف مجموعة الـ ٧٧ والتي اقترحت انشاء لجنة تعـــــنى بهذه المشكلة .

ان موضوعات التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي هي موضوعات مترابطة ارتباطا وثيقا لأنـــه لا يمكن تفسير أحدهـا بمعزل عن الأخرى فهي عوامل متكاملة وهي ضرورية من أجل الحفاظ علـــى الأمن والسلام فهي تعبير عن الطبيعة البشرية والتي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعيـــــة والثقافية .

لذلك فان بلدى كانت تتعاطف دائما مع جميع الجهود التي تهدف الى ضمان الاستمـــرار والتضامن من البشر جميعا . وقد اظهرنا ذلك عن طريق الابقاء على الأمل في وحدة أمريكـــــا

Digitized by UNOG Library

الوسطى التي حطمها الاستعماريون ، وعن طريق الغيرة والقومية الضيقة وعن طريق المشاركة فـــي المؤسسات الكبيرة التي تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى في أمريكا الوسطى في منطقة يسكنهـــا ١٦ مليون نسمة . وهي من بين صور التعاون العالمي التي تستحق اهتمام وتأييد البلدان المتقدمة لأنها دليل على الثقة المتبادلة ووحدة المصير تتحقق بالايمان في ان الاقتصاد يسعى الى التنميـة اذا كان يتسم بالمرونة وشروط التجارة العادلة . ونحن نؤمن في ان هذه الأجهزة ستتحسن بالتدريج وسوف يمكن التغلب بالتدريج على العقبات التي تثار بالعلاقات الحسنة والتفاهم .

ان غواتيمالا قد انتهجت سياسة مستقرة تقوم على تأييد الاقتصاديات المتكاملة كجزء من وعـي شامل بان مصائر الشعوب ومصالحها تشكل الاهداف المشتركة للبشرية ولذلك فنحن نؤكد من جديـد رغبتنا في المشاركة لكي نجعل هذه الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مـــن بين الدورات التي تحقق نتائج محددة ملموسة لصالح الجميع .

رفعت الجلســة الساعــة ١٩/١٠

Digitized by UNOG Library